

هيكل الانفاق العام وأثره على الدين العام في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٤)

د. احمد عيد ابراهيم محمد *

د. احمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم **

أ.م.د. عصام أحمد البدرى عبد العظيم ***

(*) احمد عيد ابراهيم عيد : مدرس الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة جامعة كفر الشيخ وخبير الدراسات الاقتصادية بالهيئة العامة للتخطيط العمراني ، وتنتمى الاهتمامات البحثية فى اقتصاديات التنمية والتخطيط ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الاقتصاد الحضرى والتخطيط الاقليمى ، الآثار الديموغرافية للتنمية الاقتصادية ، التنافسية .

Email : drahmedeidaboolela@gmail.com

(**) د. احمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم : مدرس الاقتصاد - المعهد العالى للدراسات المتطورة - الهرم ، وله اهتمامات بحثية بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية ، ومشاكل الاقتصاد المصرى ، والشمول المالى واثاره المترتبة على المتغيرات الاقتصادية

Email: dr.ahmed.hashem2010@gmail.com

(***) أ.م.د / عصام أحمد البدرى عبد العظيم : أستاذ الاقتصاد المساعد ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة - جامعة المنوفية ، ويهتم الباحث بقضايا النمو الاقتصادى ومشاكل الاقتصاد المصرى

Email : esamahmed1981@gmail.com

ملخص البحث:

إن الهدف الأساسي من البحث هو دراسة موضوع هيكل الإنفاق العام وارتفاع مستويات الديون في مصر عبر تحليل تطور الإنفاق العام ومستويات الدين العام وكذا آليات ترشيد الإنفاق العام خاصة في ظل تدني الإيرادات العامة الشحيحة والفجوة التمويلية، حيث تم تسليط الضوء على الأدبيات النظرية المتعلقة بالإنفاق العام وسياسة ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات وصعوبات ترشيد الإنفاق العام، بالإضافة إلى تناول هيكل الإنفاق العام وهيكل الدين العام ومؤثراته والآثار الاقتصادية والاجتماعية، وبالتطبيق على الحالة المصرية بينت النتائج أن التطبيق الجاد لسياسة ترشيد الإنفاق العام من خلال التوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية من شأنه أن يضبط مستويات الدين ويحقق الانضباط المالي، وعلى السلطات المعنية إعادة النظر في برامج الدعم الحكومي والنفقات التحويلية والإعانات من أجل ضمان وصولها إلى من يستحقها فعلا، وتطويرها وتقليلها بالشكل الذي يضيف فعالية أكثر وبما يسهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، مع ضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة الأهداف تراعي الأولويات في تمويل القطاعات الاقتصادية ومردودها وفق آلية تمويلية معتمدة وآليات رقابية فعالة تعزز من الدور التمويي للإنفاق العام وتحقق أهدافه.

Abstract:

The main objective of this paper is to study the issue of the structure of public spending and the high levels of debt in Egypt through analyzing the development of public spending and levels of public debt, as well as mechanisms for rationalizing public spending, especially in light of the decline in scarce public revenues and the financing gap. where it was highlighted Shedding light on the theoretical literature related to public spending, the policy of rationalizing public spending, and the requirements of rationalizing public spending, and difficulties of rationalizing public spending, in addition to study the structure of public debt, its indicators, and the economic and social effects of the public debt crisis. Applied to the Egyptian case, the results showed that serious application of the policy of rationalizing public spending by moving towards optimal and rational exploitation of financial resources would control debt levels and achieve financial discipline, and the relevant authorities must reconsider government support programs, transfer expenditures and subsidies in order to ensure that they reach those who actually deserve them, and develop them. And reducing it in a way that makes it more effective and contributes to reducing the deficit in the state's general budget, with the need to develop plans and strategies with clear goals that take into account priorities in financing economic sectors and their returns according to an approved financing mechanism and effective oversight mechanisms that enhance the developmental role of public spending and achieve its goals.

١ - الإطار العام للبحث:

١-١ مقدمة:

أدى تفاقم الديون في بعض الدول نتيجة التوسع في الإنفاق العام دون ضوابط إلى تقويض اقتصادات تلك الدول، ويذكر التاريخ أن بعض الدول هذه غرقت في دوامة الديون والبعض الآخر تمكن من الخروج من ازمات الديون وإرساء القواعد للنمو طويل الأجل، وتُعدُّ مسألة ترشيد الإنفاق العام من المسائل والقضايا الجوهرية التي استحوذت على اهتمام الباحثين في مختلف دول العالم خاصة في السنوات الأخيرة، كما تُعدُّ سياسة ترشيد الإنفاق العام من الأهمية بمكان بحيث تحافظ على الاستخدام الكفء والفعال للإيرادات العامة الشحيحة والنظام المالي بصفة عامة. وتزداد أهمية سياسة ترشيد الإنفاق العام الآن أكثر من أي وقت مضى لأن الحديث عنها الآن يأتي في أعقاب جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والحرب في غزة وبسبب تزايد عدد الدول منخفضة الدخل التي تواجه خطر تعرضها لأزمة ديون أو بالفعل في حالة أزمة ديون.

وإزاء قيام الحكومات بإجراء تعديلات في السياسة المالية والإنفاق العام على وجه التحديد كاستجابة سريعة للتصدي للأزمات ، تظل القضية المحورية في هذا السياق هو الحفاظ على أنظمة متجاوبة قوية وقادرة على الصمود لإدارة الدين العام من أجل ضمان الاستفادة القصوى من الإيرادات المالية الشحيحة واستخدامها بكفاءة كاملة ومنع الممارسات غير الرسمية للأموال، وتسريع تنفيذ بنود الميزانية خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة الأساسية والعاجلة وإدارة المخاطر المتعلقة بزيادة المديونية في الأجل القصير.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة ترشيد الإنفاق العام ذات أهمية جوهرية في مختلف اقتصادات العالم على مختلف درجات تقدمها ونموها، بل وأصبح ترشيد الإنفاق العام مطلباً ضرورياً وملحاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى مختلف دول العالم الى تحقيقها في ظل الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة للعديد من الدول والعجوزات الكبيرة في موازنتها العامة وفي ظل اتساع نطاق آثار الدين العام على التنمية وتعدد مواطن الضعف في إدارة المالية العامة، وتعاني مصر مثل أغلبية الدول النامية من عجز مزمن ومتزايد في الموازنة العامة سببه الأساسي سوء توظيف الإيرادات العامة بالإضافة إلى تزايد النفقات العامة بدرجة تفوق بكثير الزيادة في الإيرادات العامة، لذلك تلجأ الحكومة إلى تمويل هذا العجز عن طريق الدين العام المحلي.

وإذا ما تتبعنا هيكل الإنفاق العام في الدول النامية ومنها مصر نلاحظ العديد من التشوهات المالية التي تعترضه ومنها تزايد حجم الإنفاق العام ووتيرته بطريقة غير مبرره بالإضافة لعدم انتاجيته وعدم الالتزام بمبدأ الضرورة والأولويات في الإنفاق لتحقيق المصلحة العامة، لذلك كان فرضا على هذه الدول وليس خيارا اللجوء الى سياسة ترشيد الإنفاق العام لرفع انتاجية الإنفاق العام من أجل زيادة رفاهية المجتمع ككل والأفراد كل على حده ، ويكون الإنفاق العام منتجاً إذا ما كانت الحكومة تجيد استخدام مواردها المالية بشكل رشيد وعقلاني ، لذا اصبح من الضروري على الحكومة المصرية السير على مبدأ الرشادة في إدارة الموارد المالية المتاحة وضمان تدفقها نحو أوجه الانفاق المحددة مسبقا .

وعلى الرغم مما تبذله الدول من جهود كبيرة للتخلص من مشكلة الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة والعجزات الكبيرة في موازنتها العامة ازداد تفاقم العجز في موازنات هذه الدول مع زيادة مسؤولياتها و لجوء هذه الدول المتزايد إلى الإنفاق العام لمواجهة زيادة عدد السكان لتوفير خدمات التعليم والخدمات الصحية المتزايدة بالإضافة إلى الانفاق العسكري، لذلك كان حتما ولا بد من ترشيد الإنفاق العام كضرورة حتمية لا مفر منها .

وعليه يهدف هذا البحث إلى دراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام ودوره في ضبط الدين العام وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث لتسليط الضوء على أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق العام و الدين العام وكذلك أهم الاجراءات المقترحة لتقليل الفجوة المالية اللازمة لتغطية الإنفاق العام ، كذلك أساليب ترشيد الانفاق العام .

في هذا الإطار ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

أولاً: أهمية وأهداف وأدوات ترشيد الإنفاق العام والارتباط بينه وبين مستويات الدين العام
ثانياً: الآثار الاقتصادية المتوقعة لترشيد الإنفاق العام على ضبط الدين العام المصري
ثالثاً: توصيات بالإجراءات والسياسات المقترحة التي من شأنها أن تعزز مكاسب الاقتصاد المصري وتجنبه الخسائر جراء ترشيد الإنفاق العام ؟

١-٢ المشكلة البحثية:

يواجه الاقتصاد المصري تحديا جديدا اضايفاً الى حزمة كبيرة من التحديات القديمة ويتمثل هذا التحدي في مشكلة الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة وتفاقم العجز في

الموازنة العامة مع زيادة الإنفاق العام لمواجهة زيادة عدد السكان لتوفير خدمات التعليم والخدمات الصحية المتزايدة بالإضافة إلى الإنفاق العسكري، مع معدلات تضخم غير مسبقة في مصر. وتتطلب مشكلة البحث من أن الموازنة العامة المصرية تفتقر لوجود سياسة انفاق رشيد على الرغم من ضعف عملية تحصيل الإيرادات العامة وهو ما يؤدي إلى تجاوز الموازنة العامة المبالغ المصرح بها، وبالتالي يحدث العجز ويتراكم حجم الدين العام لذلك فإنه من الأهمية بمكان الأخذ بمبدأ ترشيد الإنفاق باعتباره السبيل الوحيد والأمثل للخروج من هذه الإشكالية في ظل صعوبة تخفيض الإنفاق. وفي المقابل فإن عدم ترشيد الإنفاق العام يضع ضغوطات كبيرة على الموازنة الحكومية المصرية وفي هذا الإطار يمكن طرح عدد من التساؤلات:

- ما مدى قوة الارتباط بين ترشيد الإنفاق العام وضبط الدين العام في الوقت الحالي؟
- ما سبب تفاقم مستويات الديون المصرية؟
- كيف تتجسّد سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الدين العام؟
- ما مدى تأثير سياسة ترشيد الإنفاق العام على أزمة الديون المصرية الحالية؟
- هل سيحقق الاقتصاد المصري مكاسب أم خسائر من سياسة ترشيد الإنفاق العام؟ و ما هي الاجراءات والآليات المقترحة لتحقيق المكاسب وتجنب الخسائر؟

٣-١ فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في أن " ترشيد الإنفاق العام سيؤثر إيجابيا في كبح مستويات الديون العامة المرتفعة ومن ثم تحقيق الانضباط المالي ".

٤-١ أهمية البحث:

مع استمرار الأزمة الاقتصادية من غير المرجح أن تتحسّر ضغوط زيادة الانفاق العام وحجم الدين العام في أي وقت قريب خاصة في ظل معدلات التضخم القياسية والخلل الحاصل في سوق الصرف، فالأحداث ذات الصلة تخلق ضغطا تصاعديا إضافيا على الموازنة العامة ومن المرجح أن تؤثر على حجم الدين العام ومن ثم النشاط الاقتصادي، ومن هنا جاء الدافع وراء إعداد هذا البحث لإبراز أهمية ودور سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الدين العام وعلاج عجز الموازنة العامة، ولتوضيح تأثير هذا على الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الجديدة وما يستتبع ذلك من توصيات بالإجراءات والسياسات المقترحة التي من شأنها أن تعزز مكاسب الاقتصاد المصري وتجنبه الخسائر.

١-٥ الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان ملامح تأثير ترشيد الإنفاق العام على ضبط الدين العام وعلى عليه يتناول هذا البحث دراسة موضوع ترشيد الإنفاق العام ودوره في ضبط الدين العام في الاقتصاد المصري، وكذلك إثبات صحة أو خطأ الفرضية السابقة من خلال دراستها وتحليلها للوصول إلى الحقائق والنتائج بهدف :

- تقييم الوضع الحالي لسياسة الإنفاق العام وآلية عملها
- تقييم الوضع الحالي لمستويات الدين العام
- التعرف على الارتباط القائم بين الإنفاق العام و الدين العام
- التعرف على سبب ارتفاع معدلات الإنفاق العام وتزايد حجم الدين العام في مصر ودور ترشيد الإنفاق العام في استهداف ضبط الدين العام
- تقييم النتائج والآثار الاقتصادية المتوقعة لترشيد الإنفاق العام
- التعرف علي المكاسب المحتملة للاقتصاد المصري وشروط تحقق هذه المكاسب وكيفية تجنب الخسائر جراء ترشيد الإنفاق العام والتعرف على الاجراءات المقترحة

١-٦ منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي في جمع المعلومات لكتابة الإطار النظري وتحديد خصائص الظاهرة، ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها، وأسبابها، واتجاهاتها، كما استخدم الباحث المنهج الاستقرائي وذلك لاستقراء العلاقات والاتجاهات ودراسة وتحليل العلاقة والمقارنة بين البيانات والمعلومات؛ كما استخدم الباحث نموذج خطي لاختبار العلاقة بين الانضباط المالي والدين العام في مصر ولتقدير العلاقة بين الدين العام وبين بعض محدداته.

١-٧ الدراسات السابقة:

المسار الذي اتخذته الدراسة الحالية لعرض الدراسات السابقة هو عرض زمني للدراسات المتخصصة التي تناولت ظاهرة ترشيد الإنفاق العام والدين العام ، وكذلك بيان العلاقة والارتباط بين ترشيد الإنفاق العام و الدين العام، سواء في صورة تقارير أو دراسات متخصصة، ولقد تعددت الدراسات في هذا السياق على النحو الآتي:

١-٧-١ الدراسات العربية السابقة:

- دراسة بعنوان (إدارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية) ٢٠١٠: وقد ركزت هذه الدراسة على أن إدارة الدين العام لابد ألا تكتفي بالاستناد إلى مفهوم الاستدامة المالية فحسب؛ بل أنه يجب الاعتماد على مفهوم الاستدامة الاقتصادية التي تحقق الاستقرار الديناميكي للاقتصاد، حيث أن محاولة وضع نسبة ثابتة غير مرنة للحد الآمن للدين العام المحلي سواء من حيث المكان أو الزمان أمراً غير صحيح اقتصادياً حيث تختلف تلك النسبة من دولة نامية إلى أخرى فريما تكون نسبة ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي نسبة آمنة لدولة معينة، بينما لا تكون تلك النسبة ضمن الحدود الآمنة لدولة أخرى، بل ربما تكون نذير بوقوع أزمة اقتصادية ووجود وضع اقتصاد مترد ، بل أن تلك النسبة ستختلف لنفس الدولة من فترة إلى أخرى، وتوصل الدراس إلى ضرورة أن يكون هناك مرونة لتلك النسبة لتتوافق مع الظروف الاقتصادية المتغيرة سواء صعوداً أو هبوطاً لهذا نجد أن تغير تلك النسبة من وقت إلى آخر أمر منطقي.

- دراسة بعنوان (القدرة على الوفاء بالديون المالية وتعزيز استدامة القدرة المالية في الإدارة الاقتصادية) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ٢٠١٦: ركزت هذه الدراسة على بيان مفهوم تعزيز استدامة القدرة المالية في تعزيز القدرة المالية للدول وكيفية تقييم الأداء المالي للدول وكيفية تعزيز الاستدامة المالية للدول مع وضع نموذج للوفاء بالديون المالية وتعزيز الاستدامة المالية مع استعراض لتجارب كل من (زامبيا، الهند، الأرجنتين) في كيفية القدرة على الوفاء بالدين وتعزيز القدرة المالية.

- دراسة بعنوان (دور الانفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري" ٢٠٢٠ ركزت هذه الدراسة على قياس أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الكمية للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٨) وتوصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين الانفاق العام ومتغيرات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والتوازن الخارجي، وأن الانفاق العام يرتبط بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادي وبالعلاقة عكسية بالبطالة، وبالعلاقة طردية بالتضخم، وبالعلاقة عكسية بالتوازن الخارجي، كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الانفاق العام، وعلاقة سببية أحادية تتجه من البطالة إلى الانفاق العام، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الانفاق العام إلى التضخم، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الميزان التجاري للانفاق العام.

- دراسة بعنوان (دور حجم وكفاءة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر) ٢٠٢٠: وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في مصر في مستويات كفاءة هذا الانفاق خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٩ وتوصلت الدراسة إلى وجود تواضع وتراجع في معدل الاستثمار العام في مصر وهو ما أثر بشكل كبير على معدلات النمو المحققة بالاقتصاد المصري والتي اتسمت بالتقلب وعدم الاستمرارية .

- دراسة بعنوان (تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٩/٢٠٢٠) عام ٢٠٢٣: وقد ركزت هذه الدراسة على تقييم وضع الاقتدار المالي في مصر خلال الفترة وتحديد دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر وذلك من خلال تقييم أدوات السياسة المالية (الإيرادات والنفقات العامة) وإدارة كل من الدين العام الداخلي والخارجي في تحقيق الاقتدار المالي في مصر؛ ومن ثم تعظيم الآثار الايجابية الناجمة عن إدارة هذه الأدوات وتحفيز الآثار السلبية لها، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود اقتدار مالي في مصير بالنسبة للدين المحلي وعدم قدرة الإيرادات الكلية المحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كذلك عدم قدرة الإيرادات الضريبية المحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انخفاض نسبة الإيرادات السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا قد يفسر تزايد نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات التي شملتها الدراسة حيث أن الإيرادات الضريبية كانت غير كافية لتثبيت تلك النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فإنه على الرغم من الاستخدام المتوازن لأدوات السياسة المالية مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فلم يؤدي ذلك لضبط الدين العام المحلي والخارجي.

١-٧-٢ الدراسات الأجنبية السابقة:

- دراسة بعنوان MONETARY POLICY RESPONSE TO EXCHANGE RATE MOVEMENTS: THE CASE OF EGYPT عام ٢٠١٠: تناولت الدراسة تحليل تصميم وأداء السياسة النقدية في مصر، والتحقق فيما إذا كان "الخوف من التعويم" يدفع البنك المركزي المصري إلى القيام بتعديلات منتظمة في السياسات كوسيلة للتغلب على التقلبات في سعر الصرف، وتناولت بالتقييم ومدى مصادقية التزام البنك المركزي المصري بتعويم الجنيه، ومدى مراعاة التحركات في سعر الصرف عند وضع السياسة النقدية. وتناولت الدراسة هذين الأمرين في سياق نموذج توازن عام عشوائي ديناميكي يحاكي أداء السياسة النقدية في مصر في إطار اقتصاد صغير مفتوح يتسم بسعر صرف

مرن، وحرية كاملة لانتقال رأس المال، وآلية استهداف معدل التضخم توضحها دالة عامة من نوع تايلور تحدد استجابة سعر الفائدة.

- دراسة بعنوان **Guidelines for Public Debt Management** عام ٢٠١٨ ورقة بحثية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لقد ركزت هذه الدراسة على توضيح كيفية إدارة الدين العام للدول مع وضع نموذج يتمكن من خلاله قياس الاستقرار المالي وخاصة للدين الداخلي مع وضع مجموعة من السياسات التي يتمكن أن تساعد في السيطرة على تفاقم الدين العام.

- دراسة بعنوان **Public debt management and the interaction between fiscal and monetary policies** عام ٢٠٢١ ركزت هذه الدراسة على إدارة الدين العام والتفاعل بين السياستين المالية والنقدية والتحقق من العلاقة القائمة بين إدارة السندات العامة وهيكل أسعار الفائدة لأجل والدورة الاقتصادية باستخدام نموذج التوازن DSGE ، ولقد توصل الدراسة إلى أن السياسة الانكماشية للسياسة النقدية لا تسبب زيادة الديون بشكل ملحوظ ، كما ركزت على ضرورة وأهمية إدارة استحقاق الديون من خلال إحداث التنسيق بين كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في البرازيل.

ومن خلال استعراض البحوث والدراسات السابقة نجد أن الدراسة الحالية ركزت على تقييم دور ترشيد الإنفاق العام ودوره في ضبط الدين العام وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث لتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإنفاق العام و الدين العام وكذلك أهم الاجراءات المقترحة لترشيد الإنفاق العام وتحقيق الاقتدار المالي في مصر وأفادت هذه الدراسة بأهمية ترشيد الإنفاق العام في تحسين أثر الإيرادات العامة الشحيحة في مواجهة ارتفاع مستويات الديون في مصر والسيطرة على الدين العام.

وتغطي الدراسة الحالية فترة زمنية حديثه عن مجموعة الدراسات السابقة مع اختلاف الظروف التي تميز هذه المرحلة. ويحاول البحث تحديد نقطة حرجة بحيث يمكن الاستفادة من إيجابيات سياسات ترشيد الإنفاق العام دون تخطي هذه النقطة ومحاولة تجنب سلبيات هذه السياسات وذلك باستخدام بيانات هذه الفترة وتحليلها وهل تتجس سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الدين العام، وما مدى قوة الارتباط بين ترشيد الإنفاق العام وضبط الدين العام في الوقت الحالي؟ وما سبب تفاقم مستويات الديون المصرية ؟ وما مدى تأثير سياسة ترشيد الإنفاق العام على أزمة الديون المصرية الحالية؟ وما هي الاجراءات والآليات المقترحة لتحقيق المكاسب وتجنب الخسائر؟

١-٩ الخطة البحثية:

- تشمل الخطة البحثية عدة نقاط حيث يتناول البحث العناصر التالية بالإضافة للملخص:
- الإطار العام للبحث: المقدمة، المشكلة البحثية، الفرضية، الهدف من البحث، أهمية ومنهجية البحث والدراسات السابقة والخطة البحثية.
 - الاطار العام النظري للبحث وأدبياته
 - الاطار التطبيقي: أثر الإنفاق العام على الدين العام في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية - هيكل الإنفاق العام والدين العام في مصر خلال الفترة- قياس أثر الإنفاق العام على الدين العام في مصر خلال الفترة- تحليل نتائج النموذج وتقييم الوضع الراهن والآليات المقترحة لترشيد الإنفاق .
 - النتائج والتوصيات

٢- الاطار العام النظري للبحث وأدبياته:

١-٢ الإنفاق العام والدين العام اطار مفاهيمي

يمثل الإنفاق العام أحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي في النظرية الاقتصادية وأحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للمساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتطويرها وتكوين رأس المال البشري من خلال الإنفاق علي الخدمات العامة كالصحة والتعليم. وتتمثل النفقات العامة في الموازنة العامة المصرية في المصروفات المرتبطة بأداء النشاط المباشر لوحدة وأجهزة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة من أجور ومستلزمات وفوائد ودعم ومصروفات عامة أخرى بالإضافة إلى شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"

وتستخدم السياسة المالية أداة الإنفاق العام مع باقي أدوات السياسة المالية لمواجهة المشاكل الاقتصادية عن طريق التأثير على حجم الطلب الكلي AD ، ويمكن القول أن الإنفاق العام ما هو إلا وسيلة لضمان ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق معادلات تشغيل واستقرار كلي في الأسعار كأحد أهم أهداف السياسة المالية والتي تشمل إلى جانب ذلك التوظيف الكامل، وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، وزيادة رفاهية المجتمع. وتختلف آلية استخدام الإنفاق العام طبقا لنوع السياسة المالية المستخدمة كما يلي^١:

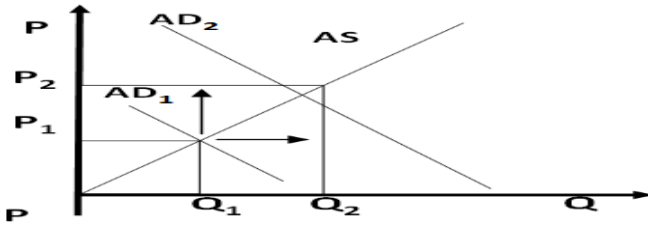
^١ أحمد عيد إبراهيم، ٢٠٢٠، محاضرات في السياسات المالية ، جامعة كفر الشيخ.

أ- زيادة الإنفاق العام ضمن سياسة مالية توسعية من خلال برامج الأشغال العامة:

تهدف السياسة المالية التوسعية إلى زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة حجم الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب معاً. وتلجأ الحكومة لمثل هذه السياسة المالية التوسعية لعلاج حالات الانكماش عن طريق زيادة حجم الطلب من خلال إنشاء مشروعات غايتها تشغيل الأيدي العاملة وزيادة التوظيف و ذلك بإقامة مرافق الخدمة العامة مثل بناء الدور وشق الطرق وبناء المدارس والاستثمار في مجال النقل وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل ويساعد على معالجة الركود الاقتصادي بزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

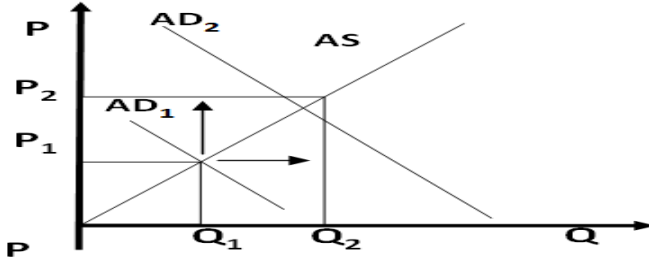
يؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى تقليص الفجوة الانكماشية. حيث أن زيادة مستويات الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد فالإنفاق العام هو بمثابة دخول الأفراد يعني زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الأمر الذي سيدفع المشاريع والمؤسسات الاقتصادية إلى زيادة إنتاجها لمواكبة هذه الزيادة في الطلب وزيادة الإنتاج تعني زيادة التوظيف وتقديم الحوافز للأفراد لزيادة إنتاجهم ورفع كفاءة العمل الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث زيادة جديدة على دخول الأفراد من ناحية والحد من البطالة من ناحية أخرى و يدفع بعجلة النشاط الاقتصادي و يحد من حالة التراجع. والشكل التالي يوضح ذلك حيث أن زيادة الإنفاق أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 مما يعني زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي.

العرض الكلي: AS الطلب الكلي: AD



ب- تخفيض الإنفاق العام ضمن سياسة مالية انكماشية:

تهدف السياسة المالية الانكماشية إلى تخفيض وتكميش الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب معاً. وتلجأ الحكومة لمثل هذه السياسة المالية الانكماشية لعلاج حالات التضخم عن طريق تخفيض حجم الطلب الكلي.



ويؤدي تخفيض مستوى الإنفاق العام بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك والحد من الطلب الكلي فينخفض مستوى الأسعار. أي أن تخفيض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى تقليص الفجوة التضخمية. والشكل التالي يوضح ذلك حيث أن تخفيض الإنفاق العام أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 وخفض السعر من P_1 إلى P_2 إن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي، وتخفيضه يخفض الإنفاق الكلي.

ومن جهة أخرى نجد أن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد فيزيد الطلب الاستهلاكي وبالتالي يزيد الإنفاق الكلي والعكس في حالة زيادة الضرائب. إلا أن تأثير الإنفاق العام على الدخل أكبر من تأثير الضرائب على الدخل وذلك لأن مضاعف الإنفاق العام $1/(1-b)$ أكبر من مضاعف الضرائب $(-b/(1-b))$ كما أن تأثير الإنفاق العام على الإنفاق الكلي مباشر بينما تؤثر الضرائب على الإنفاق الكلي بشكل غير مباشر عن طريق التأثير على الإنفاق الاستهلاكي الخاص

٢-١ الإنفاق العام في الدول المتقدمة والنامية :

تختلف طبيعة الإنفاق العام بين الدول تبعاً لطبيعة اقتصاديات هذه الدول على النحو

التالي^٢:

أ- الإنفاق العام في الدول المتقدمة:

تتميز الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي، وعليه تظهر أهم وظيفة مالية في هذه الدول في البحث عن وسائل الإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من اختلالات ونلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ووجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية، وتهدف سياسة الإنفاق العام

^٢ مصطفى هاشم، ٢٠٠١، " قياس آثار السياسة المالية والنقدية على أهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٤-٩٦/١٩٩٧ واتجاهاتها المستقبلية "، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.

في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فنقوم بالتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام وإجمالاً يمكن القول بأن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المتبعة في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة

ب- الإنفاق العام في الدول النامية:

على عكس الدول المتقدمة التي تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاهة الاجتماعية وارتفاع مستوى المعيشة فإن الدول المتخلفة أو ما يطلق عليها دول العالم الثالث أو الدول النامية تتسم بتدني متوسط دخل الفرد وضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني، وعدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم حيث نجد نظام مختلط يجمع بين بعض خصائص النظام الرأسمالي وبعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المنح والمساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى درجة من عدم الاستقلال والتبعية للخارج، كما تتسم اقتصاديات هذه الدول بانخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والامية، كما أن جهازها الإنتاجي ضعيف وغير مرن وغير قادر على تشغيل الموارد الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاءة والمرونة. و تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة، وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الموارد الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم عليها التمويل بالعجز. كما تجدر الإشارة إلى أن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكنزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف عن تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة.

٢-٢ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام:

للتنفقات العامة العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتي ترتبط بالعديد من العوامل من أهمها:

- أ- **حجم النفقات العامة** حيث تزداد آثار النفقات العامة بزيادة حجمها وتقل بانخفاض حجمها بافتراض بقاء الأمور الأخرى على حالها وارتباطها بحالة الاقتصاد.
- ب- **الكيفية التي يتم بها توزيع النفقات العامة على المجالات المختلفة** والتي يتم الانفاق عليها حيث تزيد الآثار التي يمكن أن تحقق نتيجة النفقات العامة.
- ت- **الاستعمال الكفء للنفقات العامة** يؤدي الى آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.
- ث- **الكيفية التي يتم استخدامها لتمويل النفقات العامة** أي طريقة تحصيل النفقات العامة، حيث تحقق آثار إيجابية دون أن تخلف آثار سلبية.

٢-٣ سياسة ترشيد الانفاق العام

سياسة ترشيد الانفاق العام هي اجراء من إجراءات السياسة المالية التي تعتمدها الحكومة لتحقيق هدف او مجموعة من الأهداف، اما الترشيد فهو من الرشاد أي أصاب الطريق السليم وهو نقيض الضلال^٣ ويطلق اصطلاح الترشيد على ترشيد استخدام الطاقة، ترشيد الاستهلاك، ترشيد الاستثمار وترشيد الانفاق العام.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف سياسة ترشيد الانفاق العام من الناحية الاقتصادية بانها التصرف بالأموال وانفاقها بحكمة وعقلانية وفقاً لما يملبه العقل ويتضمن ترشيد الانفاق: ضبط الانفاق، احكام الرقابة عليه، الوصول بالتبذير والاسراف الى أدنى حد، تلافي الانفاق غير الضروري، زيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة استفادة قصوى أي ان ترشيد الانفاق العام لا يعني تقليصه أيضا يقصد به زيادة قدرة الاقتصاد القومي في مواجهة وتمويل التزاماته الداخلية والخارجية من خلال العمل على زيادة فاعلية الانفاق، وكذلك القضاء على مصادر الاسراف والتبذير الى الحد الأدنى، ومن ثمّ فان ترشيد الانفاق العام هو الحصول على اعلى إنتاجية بأقل قدر من الانفاق وليس ضغط الانفاق، وفي نفس الصدد يعرف بانه اعتماد الكفاءة والفعالية في استخدام المواد المتاحة دون تبذير ولا اسراف مع التركيز خلال كل عملية إنفاق على ضرورة تحقيق الأهداف المرجوة، كذلك يدل على تحقيق أكبر منفعة للمجتمع عن طريق رفع كفاءة الانفاق لأعلى درجة ممكنة والحد من الاسراف والتبذير ومحاولة إيجاد توازن بين النفقات العامة وما يمكن الحصول عليه من الموارد العادية للدولة ويمكن الوصول الى ان سياسة ترشيد الانفاق العام هي

^٣ منحت محمد أبو النصر، "الحكومة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، القاهرة، ٢٠١٥.

سياسة تسهم في احداث تعديل مالي للإنفاق العام دون المساس بالإنفاق الموجه لحماية الفقراء، ومن اهم مسوغات تبني سياسة الترشيد في الانفاق العام الاتي: -

- تتسم الدول النامية ببرامج إشرافيه ويعمل الترشيد على استبعاد المجالات التي لا ينبغي الانفاق فيها، أي أنه بالترشيد يتم مواجهة التبذير والاسراف وكل مظاهر سوء استعمال المال العام
- تقليص مخاطر واثار المديونية خاصة وان كثيراً من الدول النامية تعاني من ازمة ديونها الخارجية
- تحقيق التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية: القصيرة، المتوسطة والبعيدة.
- الاستعداد لكافة الأوضاع المالية سواء كانت جيدة ومستقرة، ام صعبة ومتغيرة محلياً وعالمياً.
- التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل الكفيلة بإشباع الحاجات العامة، وفقاً لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع
- تحقيق الانسجام بين القيم الاجتماعية، والمعتقدات الدينية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة، والسلوك الاقتصادي من جهة أخرى.

- تطبيق مبدأ الترشيد يجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها من خلال تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل

يتحقق التوزيع العادل لإيرادات الدولة عن طريق الانفاق في الأوجه السليمة التي يعود نفعها للمجتمع بالإضافة الى ترك المشاريع للقطاع الخاص عندما يكون قادراً على ادارتها، وهناك مجموعة من الضوابط العامة الواجب على الأجهزة والهيئات العامة التقيد بها واتباعها لتحقيق الترشيد في الانفاق للحصول على أكبر منفعة اجتماعية بأقل قدر من الانفاق والضوابط كالاتي^٤:

أ- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية: تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع مجموعة من العناصر مثل: ربحية المشروع، التكاليف الاستثمارية، اثار المشروع على البيئة، فرص العمالة التي يوفرها المشروع واثاره على إعادة توزيع الدخل والادخار، الاثار الاجتماعية للمشروع، اقتصاديات تشغيل المشروع، الخطة المقترحة للتمويل والدراسة التسويقية

ب- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة: لعل ظاهرة تزايد الانفاق العام والتي هي الاتجاه التصاعدي للإنفاق العام نتيجة كبر وتوسع نشاط الدولة مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الاتجاه التصاعدي للإنفاق يكون بمعدل يفوق الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الزيادة تكون لأسباب اما حقيقية او ظاهرية، وقد اثارت مشكلة تحديد الحجم الأمثل

^٤ هبه محمود الباز، "قياس كفاءة الانفاق العام في مصر ومقترحات لارتقاء بها"، ٢٠١٧

للإنفاق ، فليس من المصلحة ان يتزايد الانفاق العام بلا حدود بل لابد ان يصل الى حجم معين وهو ما يطلق عليه "الحجم الأمثل للنفقات العامة" وهو ذلك الحجم الذي يحقق اكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من السكان، في حدود اقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

ولتحقيق هذه الحجم الأمثل لا يعني بالضرورة تقليص حجم الانفاق العام وانما تضيق المجال بين السقفين الأعلى والادنى للإنفاق العام، ويتوقف حجم الانفاق العام على القرار السياسي المعبر عن موقف الدولة وهو الموقف الذي بدوره يتحدد النظام الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الظروف البيئية التي يمر بها المجتمع وكل هذه الاهتمامات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام

ث- **الرقابة على الانفاق العام:** تعد الرقابة بمختلف أنواعها البرلمانية، القضائية والإدارية من اهم الضوابط في عملية ترشيد الانفاق العام، لما تقوم به من اكتشاف الأخطاء للعمل الإداري وضبطه، مدى الالتزام بقرارات السلطة التشريعية، وضمان التطبيق السليم لقواعد الدولة العامة، ومن ثم تكون حاجز امان بوجه الفساد الإداري والمالي

ث- **تجنب التبذير والاسراف:** تتعدد صور التبذير والاسراف في النفقات العامة في كثير من الدول النامية كما يلي: سوء التنظيم للجهاز الحكومي، ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة، عدم التنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية مثلا الأجهزة المسؤولة عن المياه وتعبيد الطرق والكهرباء، زيادة اعداد العاملين في الجهاز الحكومي عن الحد اللازم لأداء الاعمال، تحقيق مارب خاصة لبعض ذوي السلطة والنفوذ ونفقات التمثيل الخارجي الخ.

ج- **الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:** تلتزم قواعد المالية العامة أي مبلغ من الأموال العامة يتم انفاقه او الارتباط بإنفاقه بان يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بشكل يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما يساعد الترخيص في ترشيد النفقات لان أعضاء البرلمان اثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون باستبدال بعض النفقات او الغائها

ح- **تحقيق فعالية وكفاءة الانفاق العام:** ويقصد بكفاءة الانفاق العام قدرة الحكومة على تعظيم أنشطتها الاقتصادية ضمن مستوى انفاقها وهو شرط أساسي للأداء الاقتصادي للدولة، ولل كفاءة العديد من المؤشرات أهمها: - **مؤشر العائد:** ويهتم بالنوعية ودرجة الإنجاز - **مؤشر المخرجات:** ويهتم هذا المؤشر بالكمية. - **مؤشر المدخلات:** يركز على قياس المدخلات المتوقعة (كفاءة المدخلات) .

أما الفعالية فهي مدى تحقيق الأهداف المرجوة بواسطة توجيه الموارد العامة داخل الاستخدامات العامة من جهة والاستخدامات العامة والخاصة من جهة أخرى

٢-٤ متطلبات ترشيد الانفاق العام

- تطوير نظام الموازنة العامة والادارة الضريبية: وهدفه التحول من نظام الموازنة التقليدية الذي يعتمد التصنيف النوعي للنفقات لأبواب وبنود لتحقيق الرقابة على صرف النفقة فقط، الى نظام موازنة الأداء الذي يضع مؤشرات للأداء والانجاز المطلوب يتم ربط عناصر النفقة به، وهذا النظام يعد مدخلا أساسياً للرقابة على الكفاءة الإنتاجية، اما تطوير الإدارة الضريبية فيتمثل الهدف في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي المنتشرة على نطاق واسع في البلدان النامية.

-إعادة تنظيم الهيكل الحكومي: وتكون إعادة التنظيم بدمج وزارات متكاملة واستحداث لجان وزارية لأغراض التكامل والتنسيق

- القياس الدوري لبرامج الانفاق العام: ويقصد بالقياس الدوري تقييم مدى فاعلية وكفاءة أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عندما تقوم بتنفيذ المشروعات والبرامج الموكلة اليها.

- تحديد الأهداف التي يحتاجها المجتمع: يتم التحديد لهذه الأهداف ومن ثم ترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية مع النظر للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع والسعي لتحقيق هذه الأهداف بصفة مستمرة وبصورة دقيقة

- محاربة الفساد الإداري: تتعدد صور الفساد كالرشوة والاستغلال الشخصي للإمكانيات التي تنتجها الوظيفة العامة والوساطة، ومن ثم تجد ظاهرة الفساد بيئة خصبة عندما تكون الأجهزة الحكومية خاضعة لرقابة ضعيفة.

- تطوير النظم الحكومية: وهدفه إعطاء كل وزارة مجموعة أنظمة لتحقيق متطلبات المستقبل بوسائل عصرية ومن هذه الأنظمة: نظام التخطيط الاستراتيجي، نظام لإدارة الموارد البشرية، نظام مالي للميزانية، نظام للرقابة والاشراف، نظام للمحاسبة والمراجعة ونظام لتجميع وتوزيع المعلومات.

-الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة: اذ ان الاعتماد على هذه التجارب بقدر الإمكان ومع رفة الأساليب المتبعة يساعد في تطوير الإدارة الحكومية وانتهاجها للمنهج السليم

-العمل ضمن إطار من اللامركزية: وتعني تقسيم المسؤولية والسلطة بين الحكومة المركزية ومؤسسات تابعة او شبه مستقلة او للقطاع الخاص ، فتتولى الحكومة المركزية مهمة اشباع الحاجات العامة لأبناء الشعب، في حين تقوم الوحدات الإدارية بإشباع الحاجات المحلية التي يحقق الاستفادة منها افراد منطقة معينة، ومن ثم يمكن معرفة مدى التقدم في انجاز الاعمال عند تطبيق اللامركزية حيث يتم وضع إطار تنفيذي دقيق يضمن كفاءة عمل البرامج المختارة مع وضع مدى زمني لهذا العمل

٢-٥ صعوبات وعوائق ترشيد الانفاق العام

هناك مجموعة من الصعوبات والعوائق تحول دون تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام نذكر منها:

الفساد المالي والإداري : مع غياب الدور الرقابي للمؤسسات الحكومية وضعف سلطة القانون وعدم النزاهة والتساهل القضائي تتنامى ظاهرة الفساد المالي والإداري بل وتستفحل، وما يستدعي ظهورها هو الحصول على المكاسب المادية بطرق غير شرعية، ولأجله تُخرق القوانين والمبادئ الأخلاقية، والفساد الإداري يتمثل باستغلال كبار المسؤولين لمناصبهم لغرض تحقيق مصالح شخصية ، اما الفساد المالي هو ان يستغل المال المنفق لأجل مشاريع معينة من قبل ذوي النفوذ السياسي وهذا يتضارب ويشد مع سياسة ترشيد الانفاق العام.

التبعية الاقتصادية تحدث هذه الظاهرة نتيجة تدخل اقتصاديات البلدان المتقدمة صناعيا في اقتصاديات البلدان النامية وذلك بربط المجالات والأنشطة الخاصة بالبلدان النامية بسياسات الدول المتقدمة، ولهذه العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والنامية تتولد نتائج عدة اوضحها ظهور المديونية الخارجية وما يترتب عليها من فوائد وعجز البلدان النامية عن تسديدها، كذلك الاستنزاف في الفوائض الاقتصادية للدول النامية كنتيجة ثانية واضحة وهذه العوامل وغيرها تشكل عوائق امام ترشيد الانفاق العام.

ضعف الإدارة السياسية: غياب الكفاءة والفعالية للجهاز الإداري الذي لابد وان يشرف على مختلف الوحدات والهيئات الحكومية العامة يؤدي ذلك لإعاقة تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام

الصدمات الاقتصادية: وهي احداث داخلية او خارجية مفاجئة تواجه الدولة دون ان يكون للدولة دور فاعل ومباشر في السيطرة على اثار تلك الاحداث وتحديدها ، وتحدث هذه الصدمات بشكل دوري في اقتصادات المدن الكبرى وتنقل الى المدن الأخرى مع ذلك فان تأثيرها يختلف من منطقة الى اخرى ، ولها أنواع عديدة وقد يتعرض البلد لأكثر من صدمة اقتصادية في الوقت نفسه مؤدية لحدوث ازمة اقتصادية، ووجود هذه الصدمات في مجتمع معين يعيق برنامجها الترشيدي^٥.

٢-٦ مؤشرات ترشيد الانفاق العام

هناك مؤشرات تدل على تطبيق سياسة ترشيد الانفاق في بلد ما من عدمه نذكر منها:

⁵ Edward Hill And Others "Economic Shocks And Regional Economic Resilience", Conference On Urban And Regional Policy And Its Effects ,Washington, 2010.

- **مؤشر الحيز المالي** : يعرف الحيز المالي بأنه قدرة الحكومة على زيادة الانفاق او خفض الضرائب دون المساس باستدامة مركزها المالي ، ويتم اللجوء لزيادة الانفاق وتخفيض الضرائب والرسوم كحلّول داخلية تدعم الاقتصاد وتقويه حتى لا يتأثر بالصدمات، وهذه الزيادة والانخفاض تتطلب حيزاً مالياً متاحاً للدولة يُمكن من تنفيذ هذا الاجراء، اذ ان محدودية الحيز المالي تعكس ارتفاع الدين العام للدولة وعندها تواجه الدولة مخاطر فقدان القدرة في النفاذ للأسواق، أي عند حدوث عجز مؤقت في الموازنة العامة لا توجد مساحة مالية لتمويله فتضطر الدولة للاقتراض والتعرض للمديونية ، وبذلك يعد الحيز المالي خطة آمنة للالتزامات وكذلك يعد وسادة الاقتصاد الأمنية كونه عبارة عن ميزانية مالية وصور استثمارها تتمثل في مشاريع مالية محلية وايضاً في تطوير بعض المشاريع الأخرى القائمة، ويتأثر الحيز المالي في معظم الدول النامية بالعوامل الدولية التي تخرج عن نطاق سيطرتها، مثل تقلبات أسعار الفائدة الدولية وأسعار السلع الأساسية ومدى توفر التمويل الخارجي في شكل تدفقات رأس المال الخاص او المساعدة الإنمائية الرسمية والانفاق الحكومي المتزايد يتسبب في ضيق أكثر للحيز المالي، ومع الضيق لا يمكن مواصلة سياسات الضبط ولا يسمح بتصحيحات هيكلية وقد يتطلب الامر اللجوء الى المديونية ، لذا فتوجيه الانفاق العام و اعاده ترتيب أولوياته من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام تعد احدى الطرق لتوسيع مساحة الحيز المالي، فمن خلال ما تقدم يمكن عد المساحة من الحيز المالي مؤشراً لتطبيق سياسة الترشيد، ويمكن قياس حجم الحيز المالي لأي دولة من خلال مجموعة مؤشرات منها مؤشرات مالية وأخرى مؤشرات نقدية وهي كالآتي:

- ✓ مؤشر نسبة الاستدامة المالية للنتائج المحلي الإجمالي
- ✓ مؤشر نسبة صافي الموازنة العامة للنتائج المحلي الإجمالي
- ✓ مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية للنتائج المحلي الإجمالي
- ✓ مؤشر نسبة الإيرادات النفطية للنتائج المحلي الإجمالي
- ✓ مؤشر نسبة المعدل الادخاري للنتائج المحلي الإجمالي
- ✓ مؤشر نسبة الودائع المصرفية للنتائج المحلي الإجمالي
- ✓ مؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية للنتائج المحلي الإجمالي

ويتم احتساب المؤشرات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، كونه من اهم مقاييس الأداء الاقتصادي، اذ يؤثر على مجمل الاقتصاد الكلي.

- **مؤشر الانضباط المالي:** يقصد بالانضباط المالي قدرة الحكومة في المحافظة على صحة وسلامة عملياتها المالية على المدى البعيد ، اذ يعمل الانضباط المالي في فرض قيود على جميع المجاميع الرئيسية كأجمالي الإيرادات العامة، اجمالي النفقات العامة، الدين العام والتوازن المالي، ومن ثم يصبح الأداء المالي للبلد في أفضل حالاته، ولتطبيقه لابد من اجراء سياسي واقعي، والقيود المذكورة سلفاً تمثلها قواعد الانضباط المالي والتي من خصائصها الأساسية هي اعتبارها مؤشرات ملموسة للسلطة التنفيذية على الإدارة المالية، ومن ثم يتم قياس الانضباط المالي بعدة مؤشرات متمثلة بقواعد الانضباط المالي والتي هي:

- قاعدة الإيرادات العامة
- قاعدة النفقات العامة
- قاعدة عجز الموازنة
- قاعدة الدين العام
- القاعدة الذهبية

من خلال ما تقدم يعد الانضباط المالي مقياساً لقدرة السياسة المالية في كبح الافراط في الانفاق العام، ومن ثم تكون احدى أهدافه هي ضبط الموازنة من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته، دون اللجوء للاقتراض والاصدار النقدي والتخفيض من حجم الاحتياطات الاجنبية، بمعنى ان تحقق الانضباط المالي ووجوده في دولة من الدول يشير الى تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام ونجاحها وتوفيرها لمصادر تمويل العجز من غير الاعتماد على الطرق المؤذية لاقتصاد البلد، ومن ثم يمكن عدّه من مؤشرات ترشيد الانفاق العام.

- **مؤشر إنتاجية الانفاق العام:** الإنتاج بشكل عام هو عملية تحويل الموارد إلى منتجات على ان يكون التحويل مقرون بالتكنولوجيا، وإن الاقتصادات التي تستخدم الموارد بشكل أكثر كفاءة تخلق مستوى اعلى للمعيشة، ومن ثم فالإنتاجية هي نسبة إجمالي المخرجات إلى مقياس معين من المدخلات وتعرف ايضاً بأنها العلاقة بين الكمية المنتجة من سلعة معينة وبين كمية عوامل الإنتاج المستخدمة في تحقيق الإنتاج، أي ان الإنتاجية يمكن ان تقيس كمية السلع والخدمات المنتجة في مدة ما، ويعد نمو الإنتاجية من اهم المكونات التي تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وطويل الاجل، نتوصل من خلال ما تم ذكره ان إنتاجية الانفاق العام هي عبارة عن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الانفاق العام، ونُقاس إنتاجية الانفاق العام وفقاً للمعادلة الآتية:

الإنتاجية (MPG) = التغير في النفقات العامة / التغير في الناتج المحلي الإجمالي

يتضح لنا ان إنتاجية الوحدة الواحدة من الانفاق العام عن طريق أثر هذه الوحدة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي قد تكون الإنتاجية موجبة او سالبة او صفراً، فاذا ازد الانفاق بمقدار وحدة

واحدة أو زاد الناتج بمقدار موجب فهذا يعني ان الانفاق منتج بمقدار معين (أكبر من الصفر)، وفي حالة زيادة الانفاق ولم يتغير حجم الناتج فيدل ذلك على ان الإنتاجية مساوية للصفر (أي غير منتج) اما في حالة زيادة الانفاق وانخفاض الناتج فيعني ذلك ان الإنتاجية سالبة (أصغر من الصفر)، أي ان الناتج لم يستجب للأنفاق، وستكون ثلاث حالات لإنتاجية الانفاق العام وكالاتي:

$0 < \text{MPG}$ إنتاجية موجبة ، $0 = \text{MPG}$ غير منتج ، $0 > \text{MPG}$ إنتاجية سالبة

مما سبق يتضح ان الانفاق العام متى ما أدى لخلق خدمات نافعة يعد منتجا ، فارتفاع إنتاجية الانفاق بالوقت الذي يدل على ارتفاع كفاءة وفعالية الانفاق العام التي تعد من ضوابط ترشيد الانفاق العام، فأنها تعمل في تفعيل دور قطاعات إنتاجية أخرى بعيداً عن الاعتماد المفرط لقطاع النفط ومن ثم يتم تقليص عجز الموازنة العامة في الدولة وتحقيق ضبط في الموازنة، وختاماً فإن إنتاجية الانفاق العام امر غاية في الأهمية كونها تبرز دور الدولة تجاه الانفاق العام هل تنصرف معه بحكمة ام تدعه يكون معرض للهدر والتبذير دون أي جدوى اقتصادية تذكر.

٢-٧ الدين العام

يمثل الدين العام المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين. بينما تتمثل أعباء خدمة الدين العام في ما تتحمله الجهات المدنية من مبالغ تحسب وتدفع دورياً للدائنين ممثلة في كل من:

- **الفوائد:** وهي نسبة مئوية من قيمة الدين تدفعها الجهة المدينة للجهة الدائنة، وهذه الفوائد تظهر في الموازنة الجارية للدولة سنوياً وتمثل أحد بنود الإنفاق الجاري.

- **أقساط سداد الدين:** وهي المبالغ التي يتم سدادها دورياً من أصل الدين للدائنين في موعد استحقاقها حسب شروط الإقراض وتظهر في موازنة التحويلات الرأسمالية.

ويقصد بهيكل الدين العام تحديد المديونية لكل جهة من الجهات العامة ومصادر هذا

الدين، وبذلك يتمثل هيكل الدين العام في كل من:

أ) الدين الحكومي: وهو الدين المستحق على الخزانة العامة للدولة، ويتكون من:

- **دين بموجب السندات الحكومية (سندات الخزنة):** سواء كان إجبارياً بموجب قانون الشركات الذي يلزم كل شركة مساهمة بشراء سندات حكومية وفقاً لنسبة محددة من صافي الربح سنوياً. أو

سندات الإسكان والطاقة وخلافها، وهى تمثل قروضاً طويلة الأجل، أو ديناً اختيارياً فيما تطرحه الحكومة من سندات للاكتتاب العام.

- دين بموجب أذون الخزانة: وهى أداة مالية قصيرة الأجل (تطرح كل ثلاثة أشهر) وعادة ما يكتب فيها البنوك بصفة أساسية (حوالى ٨٠% من قيمة هذه الأذون تشتريها البنوك) أي أن البنوك هي الدائنة للحكومة بها.

- الاقتراض من بنك الاستثمار القومي: مما جمعه من أموال التأمينات وشهادات الاستثمارات وصناديق توفير البريد.

- صافى أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي: وهى الفرق بين الودائع الحكومية في البنوك وبين ما سحبته منها

(ب) مديونية الهيئات العامة الاقتصادية: وتتكون من :

- اقتراض هذه الهيئات من بنك الاستثمار القومي.

- صافى أرصدة الهيئات لدى الجهاز المصرفي، وتتمثل في الزيادة التي سحبتها هذه الهيئات عن قيمة ودائعها لدى المصارف.

- مديونية بنك الاستثمار القومي: كما سبق القول فإن بنك الاستثمار القومي يحصل على المدخرات الوطنية ممثلة في أموال التأمينات وشهادات الاستثمار للبنك الأهلي، وصناديق توفير البريد، وتقترض منها الحكومة والهيئات الاقتصادية، والباقي يمثل ديوناً في ذمة بنك الاستثمار القومي يدخل في هيكل الدين العام.

هذه الأنواع الثلاثة من المديونية يطلق عليها «الدين العام المحلى» وبإضافة «الدين العام الخارجي» عليه يتكون «الدين العام» في إجماله.

٢-٧-١ الدين العام المحلى: هو المبالغ التي تحصل عليها الدولة لتمويل عجز الموازنة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين داخل الدولة بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب، والدين العام في مصر يتكون من مديونية الحكومة، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الاستثمار القومي ويعنى به ما اقترضته الجهات الثلاثة بالعملة المحلية (الجنيه المصري) وعادة يكون الدائن جهات وطنية، وينقسم إلى نوعين:

- الدين العام المحلى بمفهومه الضيق: ويتكون من مديونية الحكومة ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية

- الدين العام المحلي الواسع: ويتكون من المديونية السابقة إضافة إلى مديونية بنك الاستثمار القومي.

٢-٧-٢ الدين العام الخارجي: يتمثل الدين الخارجي بمفهومه الشامل أو ما يطلق عليه في اللغة الدارجة (ديون مصر) في الالتزامات القائمة (رصيد الدين) بالعملة الأجنبية على المقيمين تجاه غير المقيمين ويتم سداؤه أو تسويته بالعملة الأجنبية وهو بهذا التصور يتكون من القروض الثنائية الميسرة وغير الميسرة، والقروض من المؤسسات الدولية، والإقليمية، وتسهيلات الموردين، وصافى ودائع غير المقيمين في الجهاز المصرفي، كما أنه من حيث القطاع المدين يتكون من الديون الحكومية، وديون على السلطة النقدية (البنك المركزي) وديون على البنوك، وديون على القطاعات الأخرى ومنها القطاع الخاص.

وهناك عدد من المؤشرات الأساسية التي توضح الصورة بالنسبة لدرجة الخطورة في إدارة الدين العام القائم أو مدى الاقتدار أو القدرة على تلافي هذه المخاطر في المستقبل، ومنها:

الدين العام والناتج المحلي الإجمالي: العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي علاقة عضوية، حيث أنه يتم تمويل إنتاج هذا الناتج من مصادر ذاتية للوحدات المساهمة فيه، ومصادر خارجية من وحدات أخرى، وأن القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الحكومي يساهم في إنتاج هذا الناتج، وما يدفع من فوائد وأعباء سداداً للديون يمثل أحد بنود تكاليف الإنتاج عن قروض سابقة ربما لم تساهم الآن في هذا الناتج، ولذا فإنه تقاس هذه العلاقة بمؤشرين هما:

- المؤشر الأول : نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتكون هذه النسبة في حدود الأمان إذا لم تتجاوز ٦٠% أما إذا زادت عن ذلك فإن الأمر يمثل مشكلة فإذا تزايد كثيراً فإننا نكون قد وصلنا إلى مرحلة الأزمة الخطرة، وبتطبيق ذلك على الوضع في مصر يتضح أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي تعدت حدود الأمان حتى في أدنى صور الدين وهو الدين المحلي الحكومي.

- المؤشر الثاني: مقارنة معدل نمو الدين العام بمعدل نمو الناتج المحلي، ووضع الأمان يكون بتساوي أو زيادة معدل نمو الناتج المحلي عن معدل نمو الدين العام، ولكن الملاحظ في الحالة المصرية أن الدين العام يتزايد بمعدل سنوي أكبر من معدل نمو الناتج، مما يدل على خطورة الأمر وسوء إدارة الدين العام.

الدين العام وعجز الموازنة : إن السبب الرئيسي للجوء الدولة إلى الاستدانة بدين عام هو عجز الموازنة الذي يعنى نقص الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة المتزايدة، وكلما زاد العجز

واستمر كلما زاد الدين العام، والواقع في مصر يظهر أن الموازنة العامة للدولة تعاني من عجز مستمر وتزايد في السنوات الأخيرة، هذا إلى جانب ما يظهر من عجز لدى الهيئات العامة الاقتصادية وتقوم بالاقتراض لتمويله مما يؤدي إلى زيادة الدين العام، فإن أغلب الهيئات العامة الاقتصادية تحقق عجزاً مستمراً، ويظهر وجه العجب في ذلك أن المفروض أن هذه الهيئات يجب أن تحقق فائضاً بمعنى أن تغطي إيراداتها نفقاتها وتزيد ولكن الواقع يظهر أنها تحقق عجزاً .

وتظهر خصوصية العلاقة بين الدين وعجز الموازنة في أنه بجانب أن العجز هو سبب الاستدانة، في أن الأمر وصل في مصر إلى حد أنه أصبحت أعباء خدمة الدين من قيمة العجز بما يعنى أنه يتم الاستدانة لسداد ديون سابقة مما يتضح أن الأمر سيستمر هكذا في المستقبل وتزيد الديون.

مؤشرات أعباء خدمة الدين: لقد تزايدت أعباء خدمة الدين ويظهر خطورة ذلك من أنه يتم تخصيص حوالى ٤٠% من النفقات لخدمة الدين العام وبما يمثل ٢٩% من النفقات الجارية للفوائد وحدها، هذا إلى جانب أنه يتم توجيه حوالى ٥٠% من إجمالي الإيرادات إلى خدمة الدين، بدلاً من إنفاق هذه الإيرادات لتقديم الخدمات للمواطنين.

نصيب المواطن من الدين العام: لقد قفز عدد سكان مصر عام ٢٠٢٣ لأكثر من ١٠٣ مليون مواطن هم الذين يتحملون الدين العام وأعباءه، ويجب أن يتناسب نصيب الفرد من الدين العام مع إمكانياته متمثلة في متوسط نصيبه من الدخل القومي، وهذه المناسبة تكون في حدود الأمان إذا وصل نصيب الفرد من الدين العام ٥٠% من متوسط دخله في السنة. لكن نجد أن نصيب المواطن المصري من الدين العام قد تخطى حاجز ٣٠ ألف جنيه وهو يزيد بكثير عن حد الأمان بل ينسفه نسفاً.

مؤشرات الاقتدار المالي العام: يستدل بها على مدى قدرة المال العام لمواجهة مشكلة ومخاطر تزايد الديون، ومنه يمكن التعرف على مدى قدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل أم لا ؟ بمعنى تحمل أعباء الموجود منها وتقليل الاعتماد على الديون في المستقبل ، ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات من أهمها ما يلي:

- مدى تناسب معدل النمو في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يكون الوضع سليماً إذا تساوى المعدل في كل منهما أو زاد معدل نمو الإيرادات عن معدل نمو النفقات، وبالنظر في الحالة المصرية نجد أن معدل نمو النفقات يزيد بكثير عن معدل نمو الإيرادات ويتزايد هذا الفرق من سنة لأخرى مما يعنى مزيداً من عجز الموازنة ومزيداً من الدين العام،

- مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها لمعدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكان كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن الأمر ينذر بالخطر، ولقد كان الوضع في مصر منذ بداية الإصلاح الاقتصادي وحتى السنوات الأخيرة يزيد فيه معدل الفائدة على معدل نمو الدين العام ثم انعكس الوضع الآن.

٢-٨ الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة الدين العام:

٢-٨-١١ **الأثر على الطلب الكلي:** يوجد قدر من الاتفاق بين الاقتصاديين حول أن الدين العام له آثار طيبة على الطلب الكلي في الأجل القصير حيث يمكن الحكومة من زيادة الإنفاق العام بما تستدينه، ولكن في الأجل الطويل يحجم هذا الطلب عندما تقترض الحكومة لسداد ديونها السابقة والذي لا يمثل طلباً كما هو حادث في مصر الآن.

٢-٨-٢ **الأثر على الادخار والاستثمار :** من المعروف أنه توجد فجوة بين الادخار والاستثمار في مصر نظراً لأن نسبة الادخار في مصر متدنية، وبما أن القطاع الخاص يتحمل الجزء الأكبر من الإسهام في الخطة الاستثمارية ويمولها هذا القطاع من موارده الذاتية وجزء كبير من المدخرات في المجتمع. وتزايد الدين العام يعني مزاحمة الحكومة التي لا تساهم سوى بـ ٢٠% من الخطة الاستثمارية للقطاع الخاص في أسواق رأس المال بما يحرم القطاع الخاص من الموارد وبالتالي يؤثر على تنفيذ الخطة الاستثمارية والنتائج المحلي تبعاً لذلك.

٢-٨-٣. **الأثر على المالية العامة:** ويظهر الأثر على المالية العامة من جانبين:

الجانب الأول: أن الدين العام يستخدم لتمويل عجز الموازنة،

والجانب الثاني: فإن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة، ونظراً لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة وبالتالي فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام واستمراره في حلقة خبيثة مفرغة مما يؤثر على الأداء المالي العام بشكل سيء، ومن الجانب الثاني فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى أكثر من ربع النفقات وحوالي نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.

د. **الأثر على ميزان المدفوعات:** إذا كان الدين الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخله في ميزان المدفوعات مما يساهم في تخفيض العجز الكلي في هذا الميزان فإن خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان، وهذا ما يحدث في مصر نظراً لتزايد أعباء خدمة الدين الخارجي وخفض الاستثمارات والقروض الأجنبية الواردة لمصر، وهذا فضلاً على أن الاقتصاد المصري يتحمل بالفوائد لصالح المستثمرين من الخارج.

هـ- **الأثر على العدالة بين الأجيال من المواطنين:** عادة ما يتم الاقتراض في وقت ويتم السداد في زمن آخر تال له، وإذا كان الجيل الذي حدث في ظله الاقتراض يستفيد بالأموال المقترضة فإن الجيل التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالاقتطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له، ويمكن القول أن الجيل التالي قد أنتفع بالقروض لو استخدمت في الإنفاق على المشروعات الاستثمارية التي يطول أمد الانتفاع بها إلى سنوات تزيد عن سنوات سداد القرض، ولكن الحالة في مصر تختلف حيث أن الحكومة تستدين لتمويل العجز الجاري أي للإنفاق على خدمات يستفيد بها الجيل الحالي فقط، هذا فضلاً على أن الحكومة تقترض ولا تستخدم ما تقترضه في تمويل استثماراتها مثلما هو حادث بالنسبة للسندات الدولارية، بل على العكس تخسر فرق سعر الفائدة كما سبق ذكره وكل ذلك يدل على أن الدين العام بحالته المصرية يؤدي إلى عدم العدالة بين الأجيال من المواطنين بما يظلم الأجيال اللاحقة.

٣- بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الدين العام

٣-١ النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة خلال فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، ويتم قياس النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والذي يتم تعريفه على أنه القيمة المجمعة لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل دولة ما خلال عام واحد، أي أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما ويتم حسابه بشكل دوري عادة سنة لقياس كيفية تغير القيمة الاقتصادية لأنشطة الإنتاج المحلي بمرور الوقت، وهناك العديد من القوى التي تساهم في النمو الاقتصادي ومع ذلك لا يوجد عامل واحد يحفز باستمرار القدر المثالي من النمو اللازم للاقتصاد، وتشير أرقام الناتج المحلي الإجمالي الإيجابية إلى توسع الاقتصاد بينما تشير الأرقام

المتراجعة إلى انكماش الاقتصاد، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي^٦ إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر ٤.٢% في ٢٠٢٣، و ٣.٦% في ٢٠٢٤. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر سجل ٦.٧% في ٢٠٢٢ وفقاً لبيانات الصندوق.

وتشير معظم الدراسات القياسية أن أي أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين العام هي علاقة تبادلية وأن كليهما يؤثران ببعضهما، حيث يؤثر الدين العام بشكل كبير في عملية النمو الاقتصادي ولكن إذا زاد عن الحد المعقول سيشكل عقبة أمام النمو الاقتصادي المستدام، وقد أظهرت معظم الدراسات النظرية والتطبيقية تباين في العلاقة بين الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي و النمو الاقتصادي، فبعض الدراسات أوردت أن الدين العام له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وبالتالي على الرفاهية الاقتصادية، ففي الأجل القصير وعند مستويات معينة للدين العام يمكن أن يعزز من الطلب الكلي من خلال تحفيزه للإنفاق الاستهلاكي الحكومي مما يؤدي إلى خلق المزيد من الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة مستويات التوظيف، في حين أوردت بعض الدراسات الأخرى أنه عندما يتخطى الدين العام لمستويات معينة تبدأ الآثار السلبية في الظهور ومن أهمها مزاحمة القطاع الخاص والضغط على أسعار الفائدة. وعلى الجانب الآخر فإن تأثير النمو الاقتصادي على الدين العام يمكن توضيحه من خلال التعبير عن النمو الاقتصادي بمؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث يؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض حجم الدين العام في مصر نتيجة انخفاض أعباء الأفراد على الدولة لإشباع احتياجاتهم وبالتالي تصبح العلاقة بينهما عكسية.

٣-٢ النمو السكاني:

يشير تعداد السكان إلى عدد الأفراد الموجودين على قيد الحياة داخل حدود دولة معينة في لحظة وتاريخ معين مع تسجيل خصائصه الاجتماعية والاقتصادية، ويهدف تعداد السكان على نحو رئيسي إلى جمع ونشر الإحصائيات الأساسية بما فيها بيانات العمر والنوع والخصائص الأخرى مثل التعليم والمهنة في وقت معين، كما يشير معدل النمو السكاني إلى المعدل الذي يزيد به السكان في سنة معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة ويعبر عنه في صورة نسبة من السكان الأصليين. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن الزيادة الطبيعية للسكان في عام ٢٠٢٣ انخفضت بنسبة ٨ % مقارنة بعام ٢٠٢٢ وأن عدد السكان في الأول من مارس ٢٠٢٤ بلغ

⁶ International Monetary Fund، www.imf.org

١٠٦ مليون نسمة^٧ ومن الأسباب التي أدت لارتفاع حجم الدين المصري هو النمو السكاني المتزايد مما يخلق ضغط على السلع والخدمات العامة، مما يؤدي إلى تزايد حجم الإنفاق العام لمقابلة هذا الطلب وتزامن مع ذلك أيضا عدم زيادة الإيرادات الحكومية وهو ما خلق العجز المالي. ذلك بالإضافة إلى قيام الحكومة بزيادة الإنفاق الاستثماري لتغطية الانخفاض في مستويات استثمار القطاع الخاص وبالأخص في حالة التباطؤ الاقتصادي^٨. وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة طردية بين النمو السكاني وارتفاع حجم الدين العام في مصر فكلما ازداد عدد السكان ازداد حجم الدين العام حتى تتمكن من إشباع احتياجات الغالبية العظمى من الأفراد.

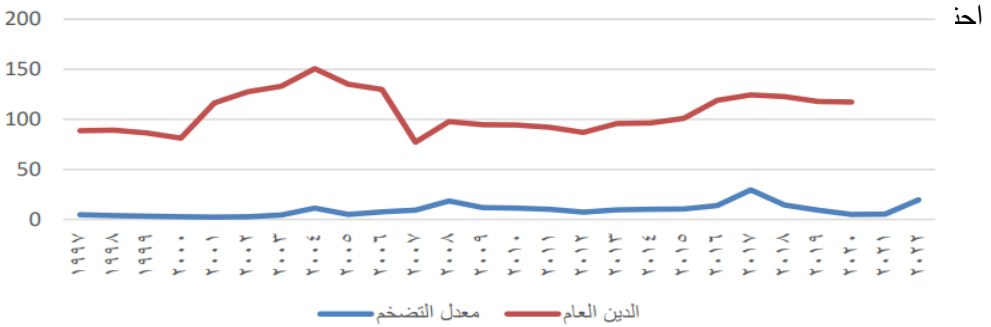
٣-٣ التضخم:

التضخم هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وهذا الارتفاع يجب أن يكون ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار حيث إن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخماً، ويُقاس التضخم على أنه معدل الارتفاع العام في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) والذي يجمع أسعار السلع والخدمات ويعالجها من خلال تخصيص أوزان لكل سلعة ومجموعة. وتتسارع معدلات التضخم في الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة منذ نهاية عام ٢٠١٦ ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء فإن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية بلغ ١٩٤.٢ نقطة لشهر ديسمبر ٢٠٢٣ مسجلاً ٣٥.٢% لينخفض إلى ٢٩% في يناير ٢٠٢٤ ويعرض الشكل التالي تطور معدل التضخم والدين العام في مصر خلال فترة الدراسة والعلاقة بينهما، حيث يتبين من الشكل أن الارتباط بينهما طردياً في كثير من الفترات. فمنذ عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠ انخفض التضخم من ٤.٦ % إلى ٢.٧ % مع انخفاض الدين العام من ٨٩ % إلى ٨١ %، وفي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤ ارتفع التضخم من ٢.٣ % إلى ١١.٣ % مع زيادة الدين العام من ١١٦ % إلى ١٥٠ % وخلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ انخفض التضخم من ١١.٣ % إلى ٩.٣ % مع انخفاض الدين العام من ١٥٠ % إلى ٧٧ % وفي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ انخفض التضخم من ١٨.٣ % إلى ٧ % مع انخفاض الدين العام من ٩٧ % إلى ٨٧ % وكذلك في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧ ارتفع التضخم من ٧ % إلى ٣٠ % مع زيادة الدين العام من ٨٧ % إلى ١٢٤ % وفي الفترة من ٢٠١٧ إلى

^٧ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (capmas.gov.eg)

^٨ المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ٣٥-١، ٢٠١٩، Mostafa H. Elsayed, 2019, Could Egyptian government use inflation to erode public debt?

٢٠٢٠ انخفض التضخم من ٣٠% إلى ٥% مع انخفاض الدين العام من ١٢٤% إلى ١١٧% ثم عاود الارتفاع مرة أخرى مع ارتفاع التضخم خلال الفترة الأخيرة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤. وهكذا نستنتج أن العلاقة بين المتغيرين يغلب عليها بوجه عام الارتباط الطردي، وتتأكد تلك العلاقة بوضوح أكثر بدءاً من عام ٢٠١٢ وحتى نهاية الفترة وهي الفترة التي زاد فيها الاعتماد على الاقتراض من الخارج، ويؤدي ارتفاع التضخم لأوقات طويلة في ظل ظروف ضعف النمو لأزمة مديونية حيث أن العلاقة طردية بين معدل التضخم والدين العام في مصر حيث يرتفع معدل التضخم مع زيادة



المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وتشير معظم الدراسات القياسية^٩ إلى أنه لا توجد علاقة معنوية بين الدين العام والتضخم في حالة الاقتصادات المتقدمة، بينما توجد علاقة طردية بين المتغيرين في حالة الدول النامية، وتكون هذه العلاقة أكثر قوة في حالة الدول المثقلة بالديون.

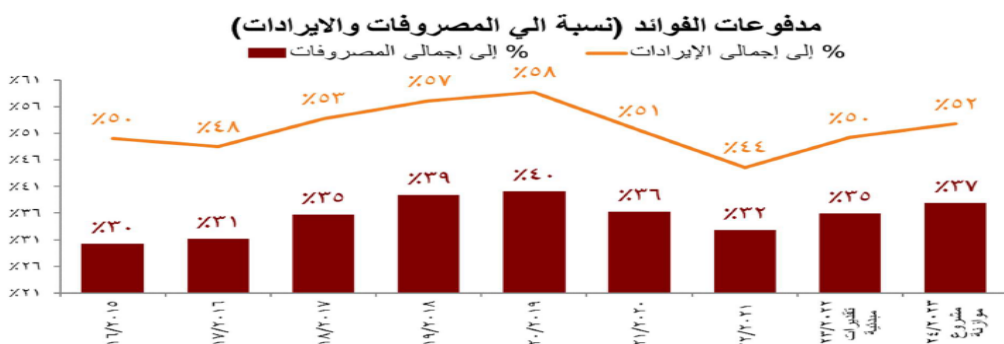
٣-٤ خدمة الدين:

هناك علاقة طردية بين خدمة الدين وحجم الدين العام فكلما ارتفعت نسبة خدمة الدين ازداد لجوء الدولة إلى الدين العام لسدادها مما يزيد من حجم الدين العام، ويشير مصطلح خدمة الدين إلى المدفوعات المتعلقة بالمبلغ الأصلي والفائدة وتعد خدمة الدين الفعلية هي مجموعة المدفوعات التي يتم أدائها بالفعل للوفاء بالتزام الدين بما في ذلك المبلغ الأصلي والفائدة وأي رسوم على المدفوعات المتأخرة. ويستخدم المقرضون نسب خدمة الدين لتحديد ما إذا كان لدى المقرض القدرة على سداد دفعات القرض أو الرهن العقاري. في أبسط شروطها، يتم حساب نسبة الدين عن

⁹ Kwon, G., McFarlane, L., and Robinson, W. (2009), "Public Debt, Money Supply, and Inflation: A Cross-country Study", IMF Staff Papers (56)3.

طريق قسمة الدين على الدخل، ويتم حساب خدمة الدين في النموذج معبرا عنها بإجمالي خدمة الدين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، والشكل التالي يوضح تطور قيمة العجز الكلي ومدفوعات الفوائد. ويتضح من الشكل البياني التالي أن بند مدفوعات الفوائد هو المؤثر الأكبر على عجز الموازنة العامة نتيجة لانخفاض سعر صرف الجنيه أمام الدولار الأمريكي وأيضاً نتيجة الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة محلياً وعالمياً وبالتالي ارتفاع تكلفة التمويل إلى ٦ مليارات جنيه انخفاض قيمة الجنيه المصري على زيادة الدين واستمرار عجز الموازنة خلال الفترة من ٢٠١٥ / ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ والتقديرات المبدئية لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ وهو ما يؤثر بالتبعية على زيادة أعباء خدمة الدين.

يتضح من الشكل البياني أن مدفوعات الفوائد كمبلغ مطلق كانت مستقرة منذ العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ وحتى العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ بين ٥٣٠ - ٥٨٥ مليار جنيه مع انخفاض نسبة الفوائد للإيرادات والمصروفات وكنسبة من الناتج وهو الأمر الذي اختلف عام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ والتقديرات المبدئية لمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤.



ووفقاً لتقرير البنك الدولي في أحدث عدد يصدره من "تقرير الديون الدولية" إن البلدان النامية أنفقت مستوى قياسياً بلغ ٤٤٣.٥ مليار دولار لخدمة ديونها العامة الخارجية والمضمونة من الحكومة في عام ٢٠٢٢، وذلك في خضم أكبر قفزة تشهدها أسعار الفائدة العالمية على مدى أربعة عقود. وأضاف التقرير أن ارتفاع تكاليف هذه الديون أدى إلى تحويل الموارد الشحيحة بعيداً عن الاحتياجات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبيئة.

وقد أفاد التقرير بأن مدفوعات خدمة الدين -التي تشمل أصل الدين والفائدة - زادت بنسبة ٥% عن العام الماضي بالنسبة لجميع البلدان النامية، وأن البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية

للتتمية التابعة للبنك الدولي - التي تساند أشد البلدان فقرا - وعددها ٧٥ دولة دفعت مستوى قياسيا بلغ ٨٨.٩ مليار دولار من تكاليف خدمة الدين في عام ٢٠٢٢. وعلى مدى العقد الماضي تضاعفت مدفوعات الفائدة التي تسدها هذه الدول أربع مرات، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ٢٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. وخُصّ التقرير إلى أنه من المتوقع أن تتضخم التكاليف الإجمالية لخدمة الدين في أقر ٢٤ دولة في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ - بنسبة تصل إلى ٣٩%^{١٠}.

٣-٥ الانضباط المالي:

يعد الانضباط المالي مقياساً لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الانفاق العام وضبط الموازنة من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته، دون اللجوء للاقتراض والاصدار النقدي والتخفيض من حجم الاحتياطات الأجنبية، بمعنى ان تحقق الانضباط المالي ووجوده في دولة من الدول يشير الى تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام ونجاحها، ويقصد بالانضباط المالي قدرة الحكومة في المحافظة على صحة وسلامة عملياتها المالية على المدى البعيد اذ يعمل الانضباط المالي في فرض قيود على جميع المجاميع الرئيسة كأجمالي الإيرادات العامة، اجمالي النفقات العامة، الدين العام والتوازن المالي، ومن ثم يصبح الأداء المالي للبلد في أفضل حالاته، ولتطبيقه لابد من اجراء سياسي واقعي، والقيود المذكورة سلفاً تمثلها قواعد الانضباط المالي والتي من خصائصها الأساسية هي اعتبارها مؤشرات ملموسة للسلطة التنفيذية على الإدارة المالية، ومن ثم يتم قياس الانضباط المالي بعدة مؤشرات متمثلة بقواعد الانضباط المالي والتي من بينها قاعدة عجز الموازنة ، لذلك سوف يتم التعبير عن الانضباط المالي في النموذج المستخدم بحجم عجز الموازنة العامة في مصر وفقا لبيانات البنك المركزي، وقد بلغ العجز الكلي في الموازنة العامة المصرية ٣٨٣.١ مليار جنيه (١٢.٤مليار دولار) خلال أول شهرين من السنة المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤ ما يعادل نسبة ٣.٢% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١.٤% خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي.

^{١٠} تقرير الدين الدولية ٢٠٢٣ (albankaldawli.org)

٣-٦ أثر الانفاق العام على الدين العام في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية:

يسود في الأدبيات النظرية والتطبيقية جدل عام حول الآثار الناجمة عن الإنفاق العام وهيكله، كذلك فإن طبيعة العلاقة بين المكونات المختلفة للإنفاق العام والدين العام تعد أيضاً محل جدل من الناحيتين النظرية والتطبيقية

٣-٦-١ أثر الانفاق العام على الدين العام في النظرية الاقتصادية:

عند الحديث عن أثر الانفاق العام على الدين العام في النظرية الاقتصادية يمكن القول بأن العلاقة بين الدين العام والسياسة المالية معقدة، حيث تشير السياسة المالية إلى استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق للتأثير على الاقتصاد، والدين العام هو أحد الأدوات التي يمكن للحكومة استخدامها لتنفيذ السياسة المالية، فعندما تزيد الحكومة من الإنفاق أو تقلل من الضرائب يمكن أن يؤدي هذا إلى عجز في الميزانية، والتي يجب تمويلها عن طريق الاقتراض، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الدين العام، ومع ذلك، يمكن أن تحد المستويات العالية من الديون العامة من قدرة الحكومة على تنفيذ السياسة المالية عن طريق تقليل مرونتها. وتميز النظرية الاقتصادية بين مجموعتين رئيسيتين من وجهات النظر المختلفة حول العلاقة بين الدين العام والانفاق العام كما يلي

أ- النظرية الكلاسيكية: اعتبر الكلاسيك أن القروض مصدر استثنائي لا يجوز اللجوء إليه إلا في أضيق الحدود . وأن السياسة المثلى هي الحد من الاقتراض والإسراع في سداد القائم منها . و لقد انطلقت أفكار الكلاسيك من إيمانهم الشديد بضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في أضيق الحدود لاعتقادهم بأن اليد الخفية كفيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي ، وبالتالي فإن تدخل الدولة سواء بالإنفاق أو بالاقتراض يخل بهذا التوازن .

ب- النظرية الكينزية: ظهرت النظرية الكينزية بعد فشل النظرية الكلاسيكية في تفسير الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات "أزمة الكساد الكبير" وما صاحبها من كساد وبطالة ، حيث طالب كينز بضرورة تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام وتطبيقات السياسة المالية، حيث يرى كينز أن القروض شأنها شأن العناصر الأخرى المكونة لشقي الموازنة وهي سلاح في يد الدولة تستخدمه في توجيه الاقتصاد إلى المجالات المرغوبة ، وأن تأثير الاقتراض على الدخل والاستهلاك أقل من تأثير الضرائب ، وذلك لأن التوسع في الإنفاق العام عن طريق الاقتراض سيؤثر بشكل

إيجابي على الطلب الكلي وبالتالي سيرتفع التشغيل ويزداد الدخل القومي . وبالتالي يجب على الدولة أن تتدخل وترفع حجم الإنفاق عن طريق الضرائب التي تحصل عليها وبالتالي ينشأ عجز في ميزانية الدولة يتم تمويله من خلال النظام المصرفي ، وبالتالي فإن كينز يعتبر أول من أسس لسياسة التمويل بالعجز في حالة عدم التوظيف الكامل.

ويرى الاقتصاديون الكينزيون أن الدين العام يمكن أن يكون أداة جيدة لتحفيز النمو الاقتصادي في أوقات الكساد..، فعندما لا يستثمر القطاع الخاص بما فيه الكفاية، يمكن للحكومة التدخل وإنفاق الأموال لخلق فرص عمل وزيادة النشاط الاقتصادي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة قصيرة الأجل في الديون العامة، ولكن يُنظر إليها على أنها مفاضلة جديرة بالاهتمام لفوائد النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

ج- النظرية النقدية الحديثة: ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي ميلتون فريدمان وتقوم على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي سبب أزمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوبا بالتضخم ، وعليه تعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الاقتراض . وترى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة وظهور التضخم الركودي وعدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل . وأن نجاح تطبيقه في الدول المتقدمة لا يمكن تعميمه على الدول النامية التي تعاني من انخفاض مستوى الدخل والادخار ، وبالتالي تعجز رؤوس الأموال فيها عن تنفيذ المشروعات التنموية.

المنظور الكلاسيكي الجديد الأكثر تشككاً في فوائد الدين العام: يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد، من ناحية أخرى أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يزامم الاستثمار الخاص، مما يؤدي إلى إنتاج اقتصادي شامل أصغر، كما يشير الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أيضاً إلى أن الدين العام يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما قد يجعلها أكثر تكلفة بالنسبة للشركات والمستهلكين باقتراض الأموال والاستثمار في الاقتصاد.

والخلاصة في العلاقة بين الدين العام والإنفاق العام أنها معقدة ومتعددة الجوانب. ففي حين أن الدين العام يمكن أن يكون أداة مفيدة لتحفيز النمو الاقتصادي، إلا أنه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى ارتفاع أسعار الفائدة ، لذلك فإن أزمة الديون يجيب إدارتها بعناية.

٣-٦-٢ أثر الانفاق العام على الدين العام في الدراسات التطبيقية :

التوازن الصحيح بين الدين العام والانفاق العام هو الهدف الذي من أجله يتم بحث العلاقة بين الدين العام والانفاق العام عن كثب بحيث يمكن للدولة أن تحصل على نمو اقتصادي مستدام دون المساس باستقرارها المالي، ومع ذلك، فإن العنور على هذا التوازن ليس بالأمر السهل دائماً، وهناك العديد من العوامل التي يجب مراعاتها. أحد هذه العوامل هو المناخ السياسي في بعض البلدان، قد يكون السياسيون أكثر تركيزاً على المكاسب قصيرة الأجل بدلاً من الاستقرار طويل الأجل، والتي يمكن أن تؤدي إلى سياسات تزيد من الديون العامة دون النظر في العواقب. ومن ناحية أخرى قد يكون السياسيون حذرين ومترددین للغاية تجاه الديون وهو ما يمكن أن يخنق النمو والتنمية.

عامل آخر يجب مراعاته هو حالة الاقتصاد ففي أوقات النمو الاقتصادي، قد يكون من الأسهل إدارة الديون العامة نظراً لوجود المزيد من الإيرادات للعمل معها. أما خلال أوقات الانكماش الاقتصادي، قد يكون من الصعب إدارة الديون العامة، وقد تحتاج البلدان إلى الحصول على مزيد من الديون لتحفيز الاقتصاد.

وعلى الرغم من هذه التحديات، هناك عدة طرق يمكن للدول أن تجد بها التوازن الصحيح بين الدين العام والانفاق العام فيما يلي شرح لبعضها:

- تنفيذ سقف الديون :يعد سقف الديون حداً قانونياً على مبلغ الديون التي يمكن للحكومة أن تأخذها. من خلال تحديد حد ما، يمكن الدول التأكد من أنها لا تأخذ الكثير من الديون وتسوية استقرارها المالي.
- تطوير خطة مالية طويلة الأجل :من خلال تطوير خطة مالية شاملة تأخذ في الاعتبار الأهداف والأهداف طويلة الأجل، يمكن للبلدان ضمان أن سياساتها مستدامة ولا تؤدي إلى ديون مفرطة.
- الاستثمار في البنية التحتية :يمكن أن يساعد الاستثمار في البنية التحتية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، مما قد يؤدي إلى زيادة الإيرادات واقتصاد أقوى.
- التركيز على تخفيض الديون :يمكن للدول أيضاً التركيز على تقليل ديونها من خلال تنفيذ السياسات التي تقلل من الإنفاق وزيادة الإيرادات. على سبيل المثال، يمكنهم خفض البرامج غير الضرورية أو زيادة الضرائب على بعض السلع والخدمات.

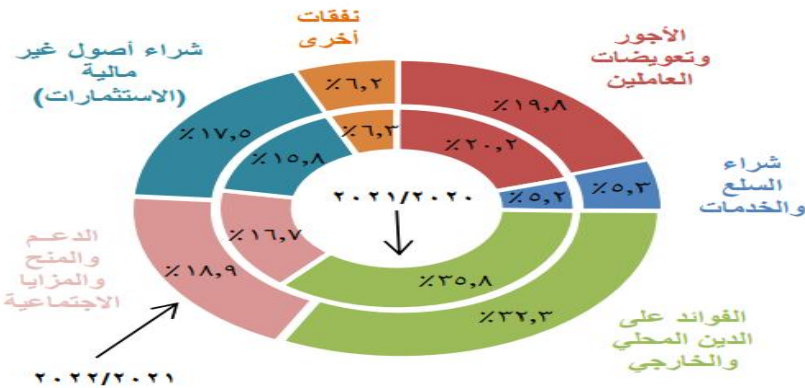
ولتوضيح أثر الانفاق العام على الدين العام في الدراسات التطبيقية يمكن النظر فقد أظهرت نتائج دراسة (موسى جوفيل، ٢٠١٤) والتي اعتمدت منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لقياس أثر مكونات الانفاق العام في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) إلى أن الانفاق العام الجاري والانفاق العام على قطاعي الصحة والبنية التحتية لا يعد محفزاً للنمو الاقتصادي في مصرفي حين أن للإنفاق الاستثماري آثار إيجابية.

هذا على عكس ما توصلت إليه دراسة (اسراء الحسيني، ٢٠١١) والمطبقة على مصر خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١١) باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المتناظر وتصحيح الخطأ من وجود علاقة موجبة معنوية بين الانفاق العام الاجمالي والانفاق العام الجاري والنمو الاقتصادي في مصر وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي . وفي هذا السياق وفي عينة مكونة من ٢٢ دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لقياس العلاقة بين حجم الانفاق العام والنمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٥) وتوصلت الدراسة والنتائج التطبيقية إلى وجود أثر إيجابيا معنوياً طويل الأجل للإنفاق العام .

٤ - هيكل الإنفاق العام في مصر

بلغ اجمالي الانفاق العام ١٨١٢.١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢١ ووفقاً لهيكل الإنفاق العام يمكن تقسيم الإنفاق العام إلى مكونات مختلفة، وفي هذا المجال فإن هناك نوعين من التصنيف للإنفاق العام والتي تستند إليها الدراسات في بحثها للعلاقة بين هيكل الإنفاق العام والدين العام، وهما التصنيف الاقتصادي ويعنى التقسيم الأول للإنفاق العام بالتميز بين المكون "الجاري" والتصنيف الوظيفي (أو القطاعي مجازاً والمكون "الرأسمالي أو الاستثماري" للإنفاق العام، وكذلك التمييز بين المكونات المختلفة للإنفاق الجاري مثل الأجور والمرتبات، السلع والخدمات، الفوائد، والدعم والتحويلات. ويستند منطق التمييز هنا إلى فكرة أن الإنفاق العام الاستثماري هو من الإنفاق المنتج المحفز للنمو، أما الإنفاق العام الجاري فهو إنفاق غير منتج، وقد لا يرتبط بعلاقة مباشرة مع النمو الاقتصادي . أما التقسيم الوظيفي أو القطاعي للإنفاق العام، فيعنى بالتمييز بين مكونات الإنفاق العام وفقاً للوظائف أو القطاعات المختلفة التي يتم الإنفاق عليها مثل الصحة، التعليم، النقل والمواصلات، و الدفاع

ويعكس التصنيف الوظيفي للموازنة العامة للدولة في مصر قرارات الحكومة بشأن تخصيص الإنفاق العام بين الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والبنية التحتية والمرافق العامة والشؤون الاقتصادية مثل النقل والمياه والصرف الصحي والإسكان والطاقة والصناعة والزراعة والخدمات العامة البحتة مثل العدالة والشرطة والدفاع القومي والحماية الاجتماعية. وفي الواقع تؤثر قرارات الحكومة بشأن كيفية تخصيص الإنفاق العام بين بنود الإنفاق الجاري مثل الأجور والرواتب والسلع والخدمات والفوائد والمدفوعات التحويلية والبنود الرأسمالية أي الاستثمارات على أهداف التنمية المستدامة. ففي حين أن بعض أهداف التنمية المستدامة، مثل تلك المتعلقة بالزراعة، والمياه والصرف الصحي، والطاقة والبنية التحتية، تتطوي على أنشطة كثيفة رأس المال، يتطلب بعضها الآخر إنفاقاً جارياً أعلى نسبياً مثل تلك التي تتصل بالحد من الفقر وعدم المساواة، والتعليم، والصحة ونتيجة لذلك، فإن هيكل الإنفاق العام يوضح مدى تحيزه نحو الإنفاق الجاري، والشكل التالي يوضح هيكل النفقات العامة خلال الاعوام المالية ٢٠٢١/٢٠ و ٢٠٢٢/٢١



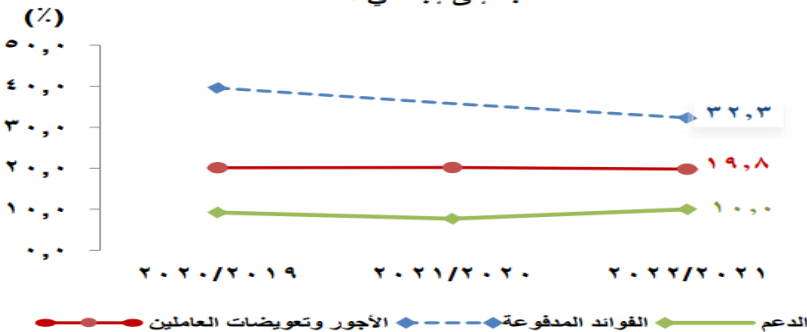
ويتضح من هيكل النفقات العامة زيادة الاستثمارات الخاصة بأجهزة الموازنة العامة بنحو ٦٨.٩ مليار جنيه نتيجة لاستمرار اهتمام الحكومة بتطوير البنية التحتية وزيادة الإنفاق على الإنشاءات وشراء الأصول والآلات والمعدات، والعمل على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وزيادة مخصصات الدعم للإسكان الاجتماعي لتوسيع قاعدة المستفيدين، وزيادة مخصصات قطاعي التعليم والصحة. كما يتضح أيضاً زيادة الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين المدنيين بالدولة بنحو ٣٩.٤ مليار جنيه بمعدل ١٢.٣٪ ليصل إلى نحو ٣٥٨.٢ مليار جنيه مقابل ٣١٨.٨ مليار جنيه، لحرص الدولة على تحسين أجور العاملين والارتقاء بأحوالهم. وارتفع الإنفاق على الفائدة المدفوعة

على الديون المحلية والخارجية بنحو ١٩.٣ مليار جنيه بمعدل ٣.٤٪ ليصل إلى نحو ٥٨٤.٨ مليار

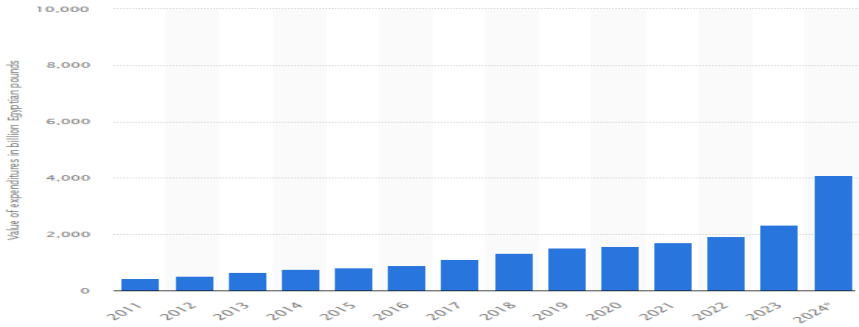
جنيه خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢١، مقابل انخفاضها بنحو ٢.٩ مليار جنيه بمعدل ٠.٥٪ ليصل إلى ٥٦٥.٥ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠، كما ارتفع الإنفاق على المشتريات من السلع والخدمات بنحو ١٤.١ مليار جنيه، مقابل ارتفاعها بنحو ١١.٦ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠، وتلاحظ أيضا زيادة بعض النفقات الجارية المتنوعة الأخرى بنحو ١٣.٧ مليار جنيه، كما ارتفع الاتفاق على بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو ٧٨.٠ مليار جنيه مقابل زيادة بنحو ٣٤.٧ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة، حيث يتمثل أهم ما يتضمنه هذا البند في:

- زيادة التكاليف الموجهة للدعم بنحو ٥٩.٨ مليار جنيه، وذلك نتيجة لارتفاع الدعم الموجه لهيئة البترول بنحو ٤٠.٧ مليار جنيه، وهيئة السلع التموينية بنحو ١٣.٨ مليار جنيه، وارتفاع باقي بنود الدعم المتنوعة الأخرى بنحو ٥.٣ مليار جنيه.
- زيادة بند المزايا الاجتماعية بنحو ٢٠.٦ مليار جنيه نتيجة لزيادة مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات في ضوء تطبيق قانون التأمينات والمعاشات.
- انخفاض المنح التي تقدمها الحكومة لبعض المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية ولجهات الحكومة العامة بنحو ٢.٤ مليار جنيه.

الأجور وتعويضات العاملين، والفوائد المدفوعة، والدعم كنسبة إلى إجمالي النفقات



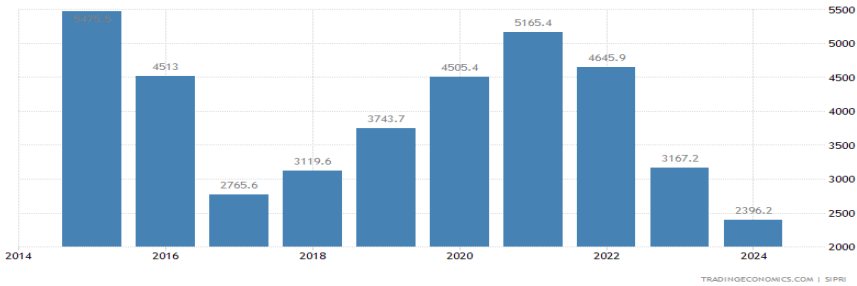
والشكل التالي يوضح تطور الإنفاق العام في مصر من ٢٠١ إلى ٢٠٢٤ (بالمليار جنيه مصري)^{١١}



- **الإنفاق العسكري** : الإنفاق العسكري مسألة ذات أهمية خاصة وتخضع لقدر كبير من الخلاف والجدل. وفي الوقت الذي تظهر فيه بيانات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجود أثر سالب وقوي للإنفاق العسكري على تكوين رأس المال بما يؤدي إلى تخفيض معدلات النمو الاقتصادي بشكل معنوي ، توضح بيانات الدول الأقل نمواً العكس تماماً حيث تشير إلى وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، و على الرغم من الأهمية العملية والسياسية لتداعيات ارتفاع حجم الإنفاق العام على الدفاع ، إلا أن النظرية الاقتصادية لم تحسم طبيعة الأثر المترتب على ذلك بالنسبة للنمو الاقتصادي.

وعلى المستوى التطبيقي، تراكمت الأبحاث والدراسات التطبيقية المهمة باختبار الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكري، واختبار النماذج النظرية المختلفة التي شكلت الإطار العام لهذه العلاقة، إلا أن أغلبها لم يصل إلى نتائج قاطعة؛ فمنها ما يشير إلى وجود علاقة سالبة أو غير معنوية، ومنها ما يدعم وجود علاقة موجبة. ويرجع هذا التفاوت في النتائج إلى مجموعة من الاعتبارات العملية التي تميز الدراسات التطبيقية ومن بينها المتغيرات الداخلة في النموذج، أساليب التقدير المختلفة، وحجم العينة ونوعها ، هذا فضلاً عن إمكانية سير علاقة السببية في الاتجاهين .كذلك أوضحت عدد من الدراسات مثل (Kick and Kentor 2008) و (Frederiksen and Looney 1983) أن طبيعة تأثير الإنفاق العسكري قد تختلف باختلاف حجم الموارد التي تملكها الدولة، حيث يكون الأثر السلبي أكثر وضوحاً في حالة الدول فقيرة الموارد .كذلك أوضحت دراسة Aizenman (2006) and Glick تأثر تلك العلاقة بمدى وجود تهديدات عسكرية خارجية واحتمالات فساد المؤسسات

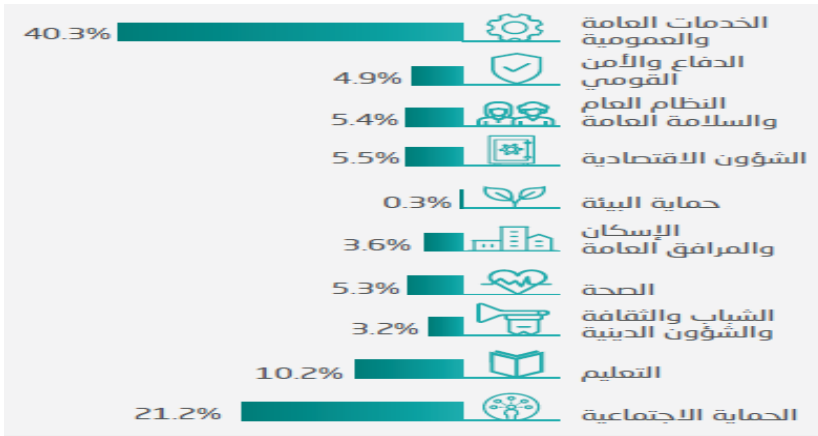
العسكرية، حيث تميل العلاقة إلى الأثر الموجب في حالة وجود تهديدات عسكرية خارجية، ومع انخفاض احتمالات فساد المؤسسات العسكرية. ومع هذا الاختلاف والتفاوت في نتائج الأبحاث التطبيقية حول هذه التأثير، إلا أن العدد الأكبر من الدراسات يكشف عن ميل ذلك التأثير لأن يكون سالبا أو غير معنوي على أحسن تقدير. والشكل التالي يوضح تطور حجم الإنفاق العسكري في مصر خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢)



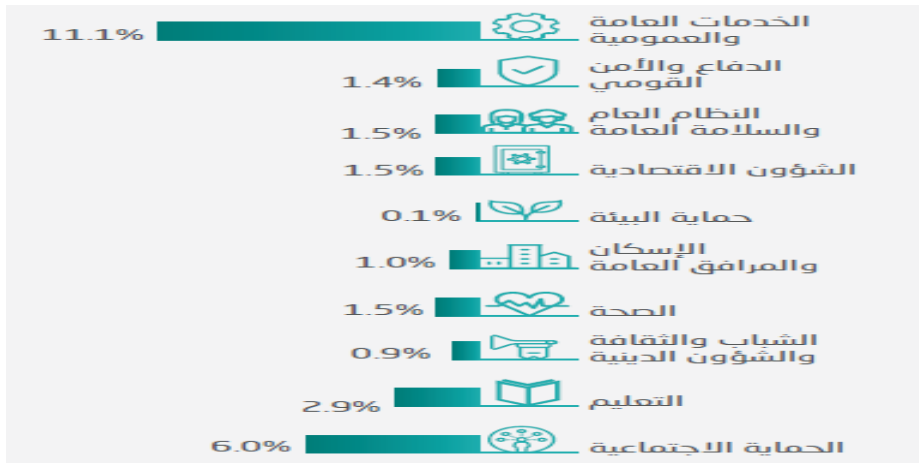
- الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية : ظهرت أهمية الاستثمارات الحكومية في مجال البنية التحتية خاصة بعد أحداث الأزمة المالية العالمية، حيث قامت الحكومات على مستوى العالم بزيادة إنفاقها على المشروعات العامة كجزء من حزم التحفيز المالية المصممة لدعم النمو الاقتصادي و على الرغم من أن المنافع التي تعود على المجتمع من الاستثمارات في البنية التحتية تعد واضحة للجميع، إلا أن الموضوعات المتعلقة برصيد البنية التحتية والاستثمار فيها ظل محل تجاهل من جانب الاقتصاديين لفترة طويلة، حيث لم تهتم الدراسات الاقتصادية ببحث تبعات التراجع في رصيد البنية التحتية والنتائج عن التراجع في حجم الإنفاق على الاستثمار العام، إلا مع الأعمال الرائدة التي قدمها Aschauer 1989 و Munnell 1990 والتي أوضحت أن التراجع في مستوى الاستثمار العام في البنية التحتية كان العامل الرئيسي المسئول عن التناقص في نمو الإنتاجية وضعف أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وأن معدل العائد على الاستثمار في البنية التحتية يعد مرتفعاً جداً مقارنة بالعائد على الاستثمار في رأس المال الخاص، وأن الاستثمار العام في مجال البنية التحتية يعد مكماً وليس مزاحماً للاستثمار الخاص ، وتعتبر فكرة التأثير الإيجابي للإنفاق العام على البنية التحتية فكرة مدعومة من جانب كل من النظرية الاقتصادية والملاحظات العملية. فإذا كانت نماذج النمو النيوكلاسيكية قد تعاملت مع البنية

التحتية باعتبارها أحد المدخلات في دالة الإنتاج، وتتبأت بأن الأثر على النمو لأي توسع في البنية التحتية سيكون مؤقت وخاضع لتناقص العوائد كغيره من عوامل الإنتاج الأخرى، فإن نظريات النمو الحديثة (النابع من الداخل) ترى بأن تراكم أصول البنية التحتية يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو طويل الأجل بشكل دائم من خلال العمل على زيادة العوائد على عناصر الإنتاج الأخرى .

– **الإنفاق العام على التعليم**: لما كان التعليم من العوامل الضرورية المحددة لجودة رأس المال البشري، فإن الإنفاق العام على التعليم يشكل مكانة هامة في أغلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره المسئول عن عرض العمالة المدربة والمنتجة، كما يعتبر ذلك الإنفاق الاجتماعي مكوناً هاماً في موازنات الدول ولاسيما تلك الآخذة في النمو. ووفقاً للنظرية الاقتصادية ونتائج الأبحاث التطبيقية فإن الإنفاق العام المرتبط بالتعليم له عوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة وينعكس على زيادة إنتاجية قوة العمل والمكاسب التي تحققها ومن ثم زيادة المشاركة فيها، ويؤدي إلى التأثير بشكل إيجابي، ووفقاً للتصنيف الوظيفي للموازنة العامة للدولة، يصنف إجمالي الإنفاق العام في مصر إلى عشر قطاعات وظيفية. وكما هو موضح في الشكل التالي ، تحصل الخدمات العامة والعمومية والحماية الاجتماعية على النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق في مصر. ويمثل هذان القطاعان حوالي ٤٠.٣% و ٢١.٢% من إجمالي الإنفاق العام على التوالي خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠٢٠/٢٠٢١) في المتوسط، ويأتي التعليم بعد ذلك بمتوسط حصة تبلغ ١٠.٢%.



ويعرض الشكل التالي الحصص النسبية للقطاعات الوظيفية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. ويكشف تحليل اتجاه الأهمية النسبية للقطاعات الوظيفية في إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠٢١/٢٠٢٠) عن حدوث زيادة حادة في الحصة النسبية لقطاع الخدمات العامة والعمومية بنحو ١٣ نقطة مئوية. ويضم هذا القطاع عدة جهات تشريعية وتنفيذية، كما يتضمن مخصصات الموازنة لمعاملات الدين العام والتي زادت أهميتها النسبية بشكل كبير من ٢٥.١% إلى ٣٣ في المائة من إجمالي الإنفاق العام خلال نفس الفترة علاوة على ذلك، تشير البيانات إلى أن قطاعي الحماية الاجتماعية والتعليم جاءا على رأس قائمة إنفاق القطاعات الوظيفية، كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن هذين القطاعين قد شهدا اتجاهاً تنازلياً خلال نفس الفترة. على وجه التحديد، انخفضت الحصة النسبية لقطاع الحماية الاجتماعية من إجمالي الإنفاق من ٢٥.٦% إلى ١٦.٧%، بينما انخفض نصيب التعليم من ١٢.٦% إلى ٩.٢% وعلى العكس من ذلك، زادت الحصة النسبية لقطاع الإسكان والمرافق المجتمعية خلال الفترة من ٢.٨% إلى ٤.٦% مما يعكس التوسع في المشاريع القومية والاستثمارات الحكومية في برنامج الإسكان الاجتماعي، وكذلك في المرافق العامة ذات الصلة، بما فيها مياه الشرب والصرف الصحي.



وقد أدى هيمنة معاملات الدين العام على غالبية الإنفاق العام في مصر في إطار القطاع الوظيفي الخدمات العامة والعمومية إلى آثار غير مواتية على أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن

تؤدي مدفوعات الفائدة المرتفعة والمتزايدة على الدين العام إلى مزاحمة الاستثمار العام، على افتراض أن الحكومة لا تستخدم موارد خارج الموازنة لتمويل استثمارات. كما سيتعرض الاستثمار الخاص للمزاحمة بسبب الضغط المتزايد الذي تمارسه الحكومة على الأموال القابلة للإقراض. وبالتالي سيكون لذلك تأثير سلبي على التشغيل والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، وبالإضافة إلى ذلك تأتي مدفوعات الفائدة الكبيرة والمتزايدة على معاملات الدين العام على حساب مخصصات الموازنة لقطاعات الصحة والتعليم، الأمر الذي من شأنه أن يقيد من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والتعليم. والجدير بالذكر أن ارتفاع الإنفاق الحكومي على مدفوعات الفوائد خلال الفترة جاء نتيجة زيادة الاقتراض العام لتمويل المشاريع القومية الضخمة ولذلك لابد من بذل جهود كبيرة لخفض الدين العام وتحسين الانضباط المالي من خلال تحقيق فوائض في الموازنة وترشيد الإنفاق العام من خلال التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي بالإضافة إلى زيادة كفاءة أداء الموارد المالية الشحيحة من خلال زيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد تساهم هذه الإجراءات في تراجع مدفوعات خدمة الدين (أي الفوائد). ويشير هيكل الإنفاق العام في مصر وفقا للتصنيف الاقتصادي خلال الفترة الزمنية الممتدة (٢٠١٤ / ٢٠١٥ - ٢٠٢٠ / ٢٠٢١) إلى أنه من بين أبواب الإنفاق الستة في موازنة الدولة تشكل مدفوعات الفوائد والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والأجور وتعويضات العاملين مجتمعة حوالي ٧٨.٣ % من إجمالي الإنفاق في المتوسط. كما تشير البيانات إلى أنه في حين أن الحصة النسبية لمدفوعات الفوائد كانت تتزايد خلال الفترة الزمنية للتحليل كانت تلك الخاصة بالباقيين الآخرين آخذة في الانخفاض.

ويشير التصنيف الإداري للإنفاق العام بمصر إلى درجة عالية من المركزية المالية، ففي خلال الفترة الزمنية (٢٠١٤ / ٢٠١٥ - ٢٠٢٠ / ٢٠٢١) تم تخصيص حوالي ٧٧.٤ % من إجمالي الإنفاق العام في المتوسط للجهاز الإداري مقارنة بحوالي ١٠ % للإدارة المحلية. وعلاوة على ذلك، تُظهر البيانات تزايد الحصة النسبية للجهاز الإداري في إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة الزمنية للتحليل في مقابل تراجع حصة الإدارة المحلية.

٤-١ الإنفاق العام الجاري والرأسمالي في مصر خلال فترة الدراسة

تبلغ الاعتمادات المقدرة لاستخدامات الموازنة العامة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ نحو ٤٣٤٩,٢ مليار جنيه موزعة ما بين النفقات العامة البالغة نحو ٢٩٩٠,٩ مليار جنيه ومتطلبات حياة الأصول المالية البالغة نحو ٤٢,٢ مليار جنيه وأخيرا سداد القروض المحلية والأجنبية البالغة نحو ١٣١٥,٩

مليار جنيه. ولمقابلة ذلك بالضرورة وبذات القدر الموارد العامة للدولة المستهدفة موزعة بين الإيرادات العامة بنحو ٢١٤٢,١ مليار جنيه والمتحصلات من حيازة الأصول المالية البالغة نحو ٦٦,٨ مليار جنيه ثم الاقتراض من خلال الأوراق المالية بالأذون والسندات وغيرها المقدرة بنحو ٢١٤٠,٣ مليار جنيه.

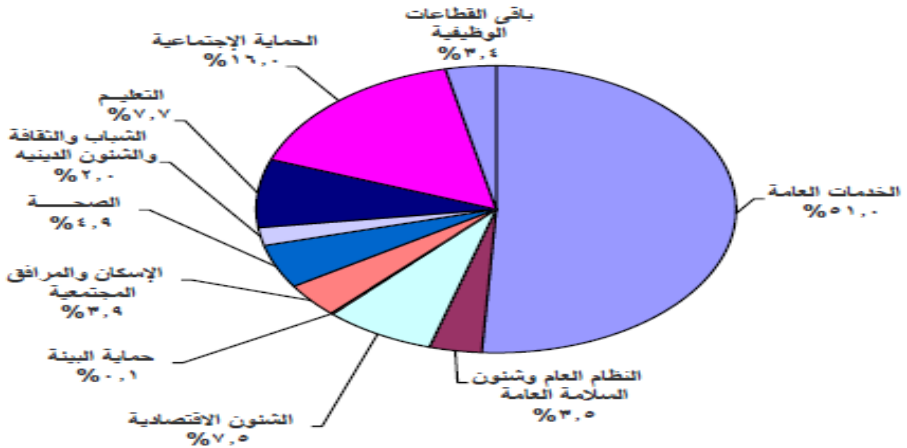
وطبقا للبيانات الصادرة عن وزارة المالية فإن الاستخدامات العامة البالغة نحو ٤٣٤٩,٢ مليار جنيه تتضمن نحو ٢٩٩٠,٩ مليار جنيه تمثل المصروفات من أجور ومستلزمات سلعية وخدمية ، وفوائد محلية وخارجية ، ودعم ومنح ومزايا اجتماعية ، ومصروفات متنوعة ، وشراء أصول غير مالية "الاستثمارات" أي أن المصروفات تمثل ما يقرب من ٦٨,٨% من الحجم العام للاستخدامات بمشروع الموازنة العامة للدولة وعليه فإن مقدرة الدولة على تغطية نفقاتها تتمثل في مقدرة الإيرادات العامة البالغة نحو ٢١٤٢,١ مليار جنيه على تغطية جزء من النفقات العامة البالغة نحو ٢٩٩٠,٩ مليار جنيه أي أن الإيرادات العامة تغطي ما نسبته ٧١,٦% من حجم المصروفات والباقي أو الفجوة وقدرها نحو ٨٤٨,٨ مليار جنيه تمثل ما يطلق عليه العجز النقدي للموازنة العامة وهو ما يشكل نسبة ٧,٢% من الناتج المحلي الاجمالي.

وتتضمن النفقات العامة نحو ٤٢,٢ مليار جنيه تمثل ما تدفعه الدولة لحيازة أصول مالية في شكل إقراض ومساهمات في الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، ويمثل الفرق بين حيازة هذه الأصول المالية وبين المتحصلات منها نحو ٦٦,٨ مليار جنيه يمثل ما نطلق عليه صافي حيازة الأصول المالية والذي يبلغ في مشروع الموازنة العامة للدولة نحو ٢٤,٤ مليار جنيه و بإضافة هذا المبلغ إلى العجز النقدي السابق وقدره ٨٤٨,٨ مليار جنيه تصل الجملة إلى نحو ٨٢٤,٤ مليار جنيه يطلق عليه العجز الكلي بمشروع الموازنة العامة للدولة والذي يشكل ما نسبته ٧% من الناتج المحلي الاجمالي.

وتتضمن المصروفات العامة حزم من الإجراءات التي تساعد على تحسين دخول جموع العاملين بالجهاز الإداري للدولة وأصحاب المعاشات حيث سيتم سداد مبلغ ٢٠٢ مليار جنيه للمعاشات خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والعمل على تخفيف الآثار التضخمية عن فئات محدودي الدخل مع زيادة الدعم الموجه للقطاعات الإنتاجية والأنشطة الصناعية والزراعية وتنشيط الصادرات مما يساعد على زيادة عجلة الإنتاج والتي تخطت نحو ١٥٠ مليار جنيه عن العام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ و ١٩٠ مليار جنيه عن الفترة من ٢٠٢٣/٤/١ حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وذلك بتقرير

زيادة في دخول المواطنين بحد أدنى ١٠٠٠ جنيه شهرياً وزيادة المعاشات لكافة المستحقين والمستفيدين عنهم بنسبة ١٥ ٪ من إجمالي قيمة المعاش وزيادة القيمة الشهرية المسددة لمستحقي برنامج تكافل وكرامة بنسبة ٢٥ ٪ هذا بالإضافة إلى إطلاق مبادرة دعم الصناعة والزراعة والسياحة بمبلغ ١٦٠ مليار جنيه بتكلفة أكثر من ١٢ مليار جنيه وأيضاً زيادة دعم الصادرات من ٦ مليار جنيه إلى ٢٨ مليار جنيه.

وتتضمن النفقات العامة نحو ١٣١٥,٩ مليار جنيه أقساط القروض المطلوب سدادها خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ سواء أكانت قروضا محلية أو أجنبية ، وبمقارنة النفقات العامة لموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وبالبالغة نحو ٢٢٣٥,٩ مليار جنيه نلاحظ الزيادة في تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ للنفقات العامة والمعرض بنحو ٢٩٩٠,٩ مليار جنيه بزيادة قدرها ٣٣,٨ ٪ أي ما يقرب من ٧٥٥ مليار جنيه . وعلى صعيد أقساط وإهلاك القروض المحلية والأجنبية وفقا لمواعيد استحقاقها فهي تقدر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنحو ١٣١٥,٩ مليار جنيه مقابل ٩٦٥,٥ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣



٥- اتجاهات ومكونات الدين العام في مصر خلال الفترة فترة الدراسة

تدلنا مؤشرات واتجاهات الدين العام في مصر على أنه تعدى مرحلة الأمان بكثير وانتقل من مرحلة الظاهرة وحتى من مرحلة المشكلة التي تحتاج إلى مجهود بسيط لحلها إلى مرحلة الأزمة المستحكمة التي يصعب علاجها في الأمد القصير، وهذا يؤدي إلى آثار سيئة على مجمل الاقتصاد القومي مما يدل على سوء إدارة الدين العام ويحتاج الأمر إلى تدخل فوري واستراتيجي وفق خطة

موضوعية لمحاولة علاج هذه الأزمة حيث بلغ رصيد الدين العام المحلي^{١٢} نحو ٤٧٤٢.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٧.١% في بينما بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠٢٣ نحو ١٦٤.٧ مليار دولار.

١-٥ واقع ومؤشرات الدين العام المحلي في مصر خلال فترة الدراسة

بلغ رصيد الدين العام المحلي^{١٣} نحو ٤٧٤٢.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٤٢٨٢.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ مسجلاً زيادة قدرها ٤٦٠ مليار جنيه بمعدل ١٠.٧% خلال السنة المالية ١٩/ ٢٠٢٠ وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٧.١% في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٧٦.٥% في نهاية يونيو ٢٠١٩، وقد ارتفع صافي رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة ليصل إلى نحو ٤١٦٣.٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل نحو ٣٧٣٠.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩، بزيادة بنحو ٤٣٢.٨ مليار جنيه بمعدل ١١.٦% خلال السنة المالية ١٩/ ٢٠٢٠ وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٧.٧% في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٦٦.٧% في نهاية يونيو ٢٠١٩ وقد جاءت الزيادة في صافي الدين المحلي المستحق على الحكومة كمحصلة لارتفاع أرصدة السندات والأذون الصادرة على الخزانة العامة بمقدار ٤٥٠.٩ مليار جنيه، وما أسفر عنه التغير في صافي أرصدة حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفي من انخفاض بمقدار ١٨.١ مليار جنيه نتيجة لزيادة القروض الحكومية بمقدار ١١٥.٣ مليار جنيه، وزيادة الودائع الحكومية بمقدار ١٣٣.٤ مليار جنيه. وقد ارتفع صافي رصيد المديونية المستحقة على الهيئات العامة الاقتصادية بمقدار ٣.٥ مليار جنيه خلال السنة المالية ١٩/ ٢٠٢٠ ليلبلغ نحو ٢٨٦.٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ ويعد هذا نتيجة لارتفاع صافي اقتراضها من الجهاز المصرفي بمقدار ١.٧ مليار جنيه نتيجة لانخفاض مطلوباتها من الجهاز المصرفي بمقدار ١٥.٧ مليار جنيه، وكذا انخفاض ودائعها لديه بمقدار ١٧.٤ مليار جنيه وزيادة اقتراضها من بنك الاستثمار القومي بمقدار ١.٨ مليار جنيه.

وقد بلغ صافي رصيد مديونية بنك الاستثمار القومي قبل طرح المديونية البيئية نحو ٧١٣.١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ بزيادة نحو ٨٢.٠ مليار جنيه خلال السنة المالية .

^{١٢} يتضمن رصيد الدين العام المحلي صافي كل من الدين المحلي الحكومي، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الاستثمار القومي مطروحة منه المديونية البيئية.

^{١٣} يتضمن رصيد الدين العام المحلي صافي كل من الدين المحلي الحكومي، ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية، ومديونية بنك الاستثمار القومي مطروحة منه المديونية البيئية.

٢٠٢٠/١٩ وجاء هذا كنتيجة لزيادة كل من إجمالي الموارد المستثمرة لديه بمقدار ٨٢.٩ مليار جنيه ليصل إلى ٧٢٦.٢ مليار جنيه، وكذا زيادة ودائعه لدى الجهاز المصرفي بمقدار ٠.٩ مليار جنيه، وأخيرا بلغت المديونية البنينة لكل من الهيئات العامة الاقتصادية والحكومة قبل بنك الاستثمار القومي نحو ٤٢١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٣٦٢,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ بزيادة بنحو ٥٨.٣ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠٢٠/١٩ حيث بلغت استثمارات البنك في الأوراق المالية الحكومية أذون وسندات بنحو ٣٤٧,٢ مليار جنيه بزيادة بلغت ٥٦.٥ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠٢٠/١٩ كما ارتفعت القروض الممنوحة من بنك الاستثمار القومي لتلك الهيئات بنحو ١.٨ مليار جنيه ليصل رصيد مديونياتها نحو ٧٣.٨ مليار جنيه وتعد البنوك من أكبر المقرضين الحكوميين، حيث تقوم بشراء إصدارات الدين المحلية بتواريخ استحقاق مختلفة باستخدام الودائع. وبحسب البنك المركزي، بلغت قيمة سندات وأذون خزانة لدى القطاع المصرفي ٤.٣ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠، أي ما يعادل ٩١.٥% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، بالعمليتين المحلية والأجنبية، بحسب حسابات عدسة. وهذا يفرض ضغوطا على البنوك، ويزاحم الاستثمارات الأخرى، ويرفع تكلفة القروض التي تقدمها لأن أدوات الدين الحكومية تشكل بديلا أقل خطورة. ويشكل سيناريو سداد الديون هذا مصدر قلق. ونظراً لمعدلات النمو الاقتصادي الضعيفة، لا يوجد سوى عدد قليل من الطرق لسداد الديون المحلية: طباعة النقود في غياب زيادة مقابلة في الإنتاج، الأمر الذي من شأنه أن يدفع معدلات التضخم المرتفعة بالفعل، أو تقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات، إما عن طريق خفض الإنفاق العام. الإنفاق أو زيادة الإيرادات يأتي ٧٥% منها من الضرائب، وبالتالي فإن أي زيادة قد تزيد من العبء على المواطنين. وتعتزم وزارة المالية زيادة إصداراتها من الدين المحلي بنسبة ٣٠% خلال الربع الحالي (يناير - مارس ٢٠٢٤) مقارنة بالربع السابق لتصل إلى ١.٦٤٦ تريليون جنيه. وبذلك يصل إجمالي قيمة أذون وسندات الخزانة المصدرة محلياً خلال الأشهر التسعة الأولى (يوليو - ديسمبر) من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، إلى ٤.١ تريليون جنيه، ويعادل هذا المبلغ ما يقرب من ضعف احتياجات مصر التمويلية للعام المالي بأكمله المتوقع في الموازنة العامة بنحو ٢.١ تريليون جنيه. ويعود ارتفاع قيمة الاقتراض المحلي هذا العام إلى زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع أسعار الفائدة مما أدى إلى تضخم مدفوعات خدمة الدين والقفزات في معدلات التضخم بالتزامن مع تراجع معدلات النمو. ويثير الهيكل الحالي للديون القلق حيث ينضج معظمها على المدى القصير.

والأسباب الكامنة وراء توسع الدين المحلي هي نفسها التي تثير المخاوف من عدم القدرة على السداد، وتستخدم الحكومة عائدات أذون الخزانة الجديدة وعروض السندات للوفاء بالأقساط ومدفوعات الفائدة على الديون القديمة. بمعنى آخر، تستخدم هذه الأدوات لتغطية عجز الموازنة وليس لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الإيرادات العامة بما يكفي لتغطية تكلفة الاقتراض. انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢.٦% خلال الربع الأول من العام المالي الحالي، انخفاضاً من ٤.٤% في الربع نفسه من العام المالي السابق.

كما أن ارتفاع أسعار الفائدة على أدوات الدين العام، والتي تتجاوز حالياً ٢٤%، أدى إلى رفع تكلفة خدمة الدين، وبالتالي عجز الموازنة، مما يجعل التمويل الإضافي ضرورياً. وشهدت قيمة خدمة الدين المحلي ارتفاعاً على أساس سنوي بنسبة ١٤٤% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي لتصل إلى ٩٥٩.٤ مليار جنيه. ويقترب هذا الرقم من ١.١٢ تريليون جنيه المتوقعة في الموازنة للعام المالي بأكمله.

٥-٢ واقع ومؤشرات الدين العام الخارجي في مصر خلال فترة الدراسة

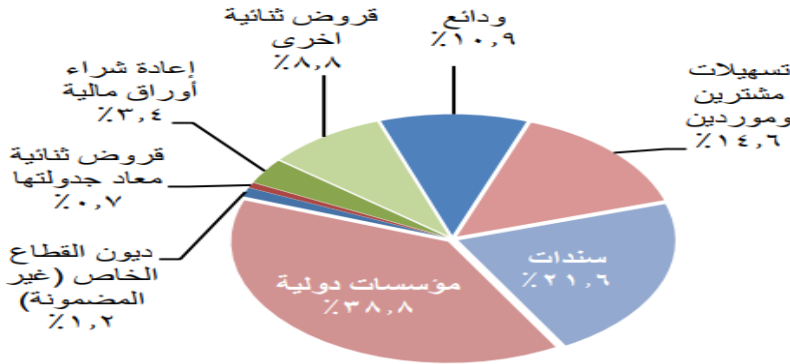
بلغ رصيد الدين الخارجي ١٦٤.٧ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٣ بزيادة نحو ٩ مليار دولار ٥.٨% مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢ وقد جاءت تلك الزيادة نتيجة لارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ٨.٩ مليار دولار، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار بنحو ١٤٧.٩ مليون دولار. وفيما يلي عرض لأهم تطورات الدين الخارجي وأعباء خدمته ومؤشراته:

٥-٢-١ الدين الخارجي وفقاً لأجل الاستحقاق: تشير بيانات الدين الخارجي في نهاية

يونيو ٢٠٢٣ وفقاً لأجل الاستحقاق الأصلية إلى أن الديون طويلة الأجل بلغت نحو ١٣٦.٦ مليار دولار، كما بلغت الديون قصيرة الأجل نحو ٢٨.١ مليار دولار:

أولاً) الدين الخارجي طويل الأجل بلغ رصيد الديون طويلة الأجل في نهاية يونيو ٢٠٢٣ نحو ١٣٦.٦ مليار دولار مثلت نحو ٨٢.٩% من إجمالي الدين الخارجي مقابل ١٢٩.١ مليار دولار نهاية يونيو ٢٠٢٢ وقد مثلت كل من المؤسسات الدولية والإقليمية والسندات وتسهيلات المشترين والموردين النسبة الأكبر في هيكل الدين الخارجي، كما يتضح في الشكل التالي:

هيكل الدين الخارجي طويل الأجل نهاية يونيو ٢٠٢٣



حيث بلغ رصيد تسهيلات المشترين والموردين نحو ١٩,٩ مليار دولار، بارتفاع نحو ٣.٥ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢ ، كما بلغت المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية نحو ٥٢.٩ مليار دولار بارتفاع بلغ نحو ١.٧ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢ في حين بلغت القروض الثنائية الأخرى نحو ١٢ مليار دولار، بارتفاع بلغ نحو ٠.٩ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢ وتتضمن هذه القروض تسهيل دعم السيولة المقدم من بنك التنمية الصيني إلى البنك المركزي المصري بنحو ٣٢٨.٢ مليون دولار، وقد بلغ رصيد مديونية القطاع الخاص غير المضمونة نحو ١.٦ مليار دولار، بارتفاع نحو ٠,٨ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢ وذلك نتيجة أساسية لاقتراض أحد البنوك الخاصة من فرعها الرئيسي بالخارج نحو ٧٥٠ مليون دولار خلال يناير / مارس ٢٠٢٣ ويتضمن هذا الرصيد السندات الخضراء التي أصدرها البنك التجاري الدولي في الخارج بقيمة اسمية ١٠٠ مليون دولار في يوليو ٢٠٢١.

وقد بلغ رصيد السندات والصكوك المصدرة في الخارج نحو ٢٩.٥ مليار دولار بارتفاع يبلغ ٠,٥ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢ ويتمثل رصيد تلك السندات بنحو ٢٢.٤ مليار دولار رصيد سندات أوروبية مصدرة بالدولار بالإضافة لما يعادل ٤.١ مليار دولار رصيد سندات أوروبية مصدرة باليورو و نحو ١.٥ مليار دولار رصيد صكوك مصدرة بالدولار ونحو ٧٣٧.٢ مليون دولار رصيد سندات خضراء مصدرة بالدولار وما يعادل ٤١٩.٢ مليون دولار رصيد سندات الساموراي والمصدرة بالين الياباني ونحو ٣٥٥.٤ مليون دولار رصيد سندات سيادية مصدرة بالدولار.

وقد بلغ رصيد عمليات إعادة شراء أوراق مالية Repo نحو ٤.٧ مليار دولار كما بلغ رصيد القروض الثنائية المعاد جدولتها نحو ١ مليار دولار بانخفاض نحو ٠.٣ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو، في حين بلغ رصيد ودائع غير المقيمين طويلة الأجل والمتمثلة في ودائع الدول العربية لدى البنك المركزي المصري نحو ١٥ مليار دولار وجاء توزيع هذه الودائع كالاتي (٥,٧ مليار دولار من الإمارات، ٥,٣ مليار دولار من السعودية، ٤ مليار دولار من الكويت)

ثانياً) الدين الخارجي قصير الأجل: بتحليل بيانات الدين الخارجي قصير الأجل وفقاً لأجل الاستحقاق الأصلية والمتبقية وأهم الدول والجهات الدائنة يتضح ما يلي:

وفقاً لآجال الاستحقاق الأصلية: ارتفع رصيد الدين الخارجي قصير الأجل بنحو ١.٥ مليار دولار ليصل إلى نحو ٢٨.١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٣ مقابل ٢٦.٦ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٢ وتمثل ودائع الدول العربية بالبنك المركزي ما يزيد عن نصف هذا الرصيد، بالإضافة إلى نحو ٢.٥ مليار دولار قيمة اتفاق مبادلة العملة بين البنك المركزي المصري وبنك الشعب الصيني.

وفقاً لآجال الاستحقاق المتبقية: ويقصد بها الديون قصيرة الأجل حسب تاريخ الاستحقاق الأصلي في نهاية يونيو ٢٠٢٣ مضافاً إليها الأقساط التي يستحق سدادها على الديون طويلة الأجل خلال سنة قادمة أو أقل ويبلغ رصيد الدين الخارجي قصير الأجل نحو ٤٩.٤ مليار دولار.

وفقاً لأهم الدول والجهات الدائنة: فقد بلغ نصيب الدول العربية ٧٤.٤% من إجمالي رصيد الدين الخارجي قصير الأجل (٢٨.١ مليار دولار) وتركز في كل من الإمارات بنحو ٨.٦ مليار دولار، والسعودية بنحو ٥.٥ مليار دولار، ثم قطر بنحو ٤.٠ مليار دولار. وتبلغ المديونية المستحقة للصين نحو ٢,٨ مليار دولار (متضمنة اتفاق مبادلة العملة)، ونحو ١,٣ مليار دولار مؤسسات دولية، والمملكة المتحدة نحو ٧٥٢.٥ مليون دولار (منها ٦٢.١% قروض) وسويسرا نحو ٣٦١.٨ مليون دولار أغلبها تسهيلات تجارية.

٥-٢-٢ الدين الخارجي وفقاً للقطاع المدين:

يتضح من تحليل بيانات الدين الخارجي وفقاً للقطاع المدين في نهاية يونيو ٢٠٢٣ ارتفاع رصيد الدين المستحق على البنوك بنحو ٣,٣ مليار دولار ليلبلغ نحو ٢١ مليار دولار بما يمثل ١٢.٧% من إجمالي الدين الخارجي وجاء ذلك الارتفاع محصلة لزيادة القروض طويلة الأجل بنحو

٣.٩ مليار دولار، وتراجع القروض والودائع قصيرة الأجل بنحو ٠.٦ مليار دولار، كما يتضح أيضا ارتفاع رصيد الدين المستحق على البنك المركزي بنحو ٢.٧ مليار دولار ليلبلغ نحو ٤٣.٦ مليار دولار وبما يمثل ٢٦.٥% من إجمالي الدين الخارجي وتمثلت معظم هذه الزيادة في ودائع الدول العربية قصيرة الأجل، كما نلاحظ أيضا ارتفاع رصيد الدين المستحق على القطاعات الأخرى بنحو ١.٩ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٢ ليلبلغ نحو ١٦.٧ مليار دولار، بما يمثل ١٠.١% من إجمالي الدين الخارجي .

ونلاحظ ارتفاع رصيد الدين المستحق على الحكومة بنحو ١,١ مليار دولار ليلبلغ هذا الرصيد نحو ٨٣.٤ مليار دولار بما يمثل ٥٠.٧% من إجمالي الدين الخارجي وجاءت معظم هذه الزيادة في القروض طويلة الأجل بنحو ٠.٧ مليار دولار، وفي السندات المطروحة بالخارج بنحو ٠.٤ مليار دولار حيث شهدت الفترة يناير/مارس ٢٠٢٣ إصدار صكوك بالخارج بنحو ١,٥ مليار دولار وسداد شريحة من السندات المصدرة بالدولار بنحو ٠.٩ مليار دولار

٥-٢-٣ الدين الخارجي وفقاً للدائنين:

يتضح من تحليل بيانات الدين الخارجي وفقاً للدائنين في نهاية يونيو ٢٠٢٣ أن رصيد المديونية المستحقة للمؤسسات الدولية والإقليمية نحو ٥٢.٩ مليار دولار (٣٢.١% من إجمالي الدين الخارجي) بلغ نصيب صندوق النقد الدولي فيها نحو ٤٠% بنحو ٢١.٢ مليار دولار موزعة كالاتي:

-نحو ٩.٣ مليار دولار تمثل تسهيل الصندوق الممدد Extended Fund Facility, EFF

-نحو ٢.٧ مليار دولار تمثل أداة التمويل السريع Rapid Finance Instrument, RFI

-نحو ٥ مليار دولار تمثل قيم ثلاث شرائح من اتفاقات الاستعداد الائتماني Stand by Arrangement, SBA

-نحو ٣.٨ مليار دولار قيمة وحدات حقوق سحب خاصة

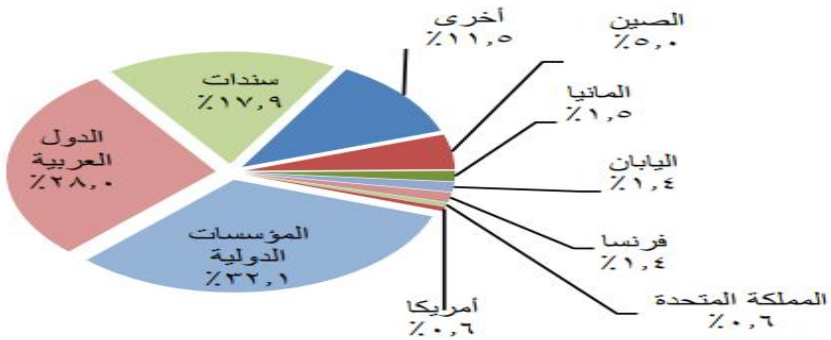
-نحو ٣٤٨.٤ مليون دولار شريحة أولى من تسهيل الصندوق الممدد الجديد

كما بلغ رصيد المديونية المستحقة للبنك الدولي نحو ١٢.٣ مليار دولار بنسبة ٢٣.٣% من إجمالي مديونية المؤسسات الدولية والإقليمية، وبنك الاستثمار الأوروبي (٤.٨ مليار دولار بنسبة ٩%) ومؤسسات دولية أخرى بنحو ٦.٩ مليار دولار

وقد بلغ رصيد المديونية المستحقة للدول العربية نحو ٤٦.٢ مليار دولار تمثل أغلبها في الإمارات بنحو ٢٠.٩% مليار دولار بنسبة ١٢.٧% من إجمالي الدين الخارجي، السعودية بنحو ١٢.٢

مليار دولار بنسبة ٧.٤% الكويت بنحو ٧.١ مليار دولار بنسبة ٤.٣% وقطر بنحو ٤.٠ مليار دولار بنسبة ٢.٥% و بلغ رصيد المديونية المستحقة لأهم خمس دول أعضاء في نادي باريس نحو ٨.٨ مليار دولار وهي ألمانيا ٢.٤ مليار دولار، واليابان وفرنسا ٢.٣ مليار دولار لكل منهما، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ٠.٩ مليار دولار لكل منهما، و بلغ رصيد المديونية المستحقة لدولة الصين نحو ٨.٣ مليار دولار

هيكل الدين الخارجي حسب الدائنين
نهاية يونيو ٢٠٢٣



٥-٢-٤ الدين الخارجي وفقا للعملات المقرض بها: يتضح من توزيع الدين الخارجي حسب العملات الرئيسية المقرض بها في نهاية يونيو ٢٠٢٣، استحوذ الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر من إجمالي المديونية الخارجية بقيمة ١١٢.٦ مليار دولار ٦٨,٤% نظراً لوجود التزامات قائمة بالدولار الأمريكي تستحق لدول وجهات دائنة بخالف الولايات المتحدة، يليه وحدات حقوق السحب الخاصة بما قيمته ٢ مليار دولار، ثم اليورو ١٨.٣ مليار دولار، والدينار الكويتي ٣.٩ مليار دولار، ثم اليوان الصيني ٣.٢ مليار دولار، والين الياباني ٢.٦ مليار دولار، والريال السعودي ١.٤ مليار دولار، ونحو ٠.٥ مليار دولار عملات أخرى.

٥-٢-٥ أعباء خدمة الدين الخارجي: تراجعت أعباء خدمة الدين الخارجي لتبلغ نحو ٢٥,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ٢٦.٣ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة وقد جاء هذا التراجع محصلة انخفاض الأقساط المسددة بنحو ٣.٣ مليار دولار لتسجل نحو ١٨.٤ مليار دولار، وارتفاع الفوائد المدفوعة بنحو ٢.٤ مليار دولار لتسجل نحو ٧.٠ مليار دولار تتضمن الفوائد على الودائع والسندات.

٥-٢-٦ مؤشرات الدين الخارجي: بلغت نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلى الإجمالي نحو ٤٠.٣% في نهاية يونيو ٢٠٢٣ مقابل ٣٢.٦% في نهاية يونيو ٢٠٢٢ فيما بلغت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل وفقاً لآجال الاستحقاق الأصلية إلى إجمالي رصيد الدين الخارجي نحو ١٧.١% في نهاية يونيو ٢٠٢٣ وهي ذات النسبة في يونيو ٢٠٢٢ وبما نسبته ٨٠.٨% من صافي الاحتياطيات الدولية (مقابل ٧٩.٧%)، وقد بلغت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل وفقاً لآجال الاستحقاق المتبقية إلى إجمالي رصيد الدين الخارجي نحو ٣٠% في نهاية يونيو ٢٠٢٣ (مقابل ٢٧.١%) وبما نسبته ١٤٢% من صافي الاحتياطيات الدولية (مقابل ١٢٦.٤%).

كما سجلت نسبة رصيد الدين الخارجي للصادرات السلعية والخدمية ٢٢٢% في نهاية يونيو ٢٠٢٣ (مقابل ٢١٩.٨%)، وتراجعت نسبة خدمة الدين الخارجي للصادرات السلعية والخدمية لتبلغ ٣٤.٣% خلال السنة المنتهية في يونيو ٢٠٢٣ مقابل ٣٧.١% خلال السنة المنتهية في يونيو ٢٠٢٢، وذلك محصلة لكل من انخفاض أعباء خدمة الدين الخارجي وزيادة الصادرات السلعية والخدمية، وتحسن هذه النسبة بشكل كبير عند احتسابها إلى الحصيلة الجارية لتصل إلى ٢٥.٧%

٦- تقييم الوضع الراهن

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن النفقات العامة في مصر تزايدت بشكل مستمر خاصة خلال الفترة منذ ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤ وذلك لعدة أسباب :

أ- أولاً: أسباب ظاهرية :المقصود بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم في الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن تقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المقدمة لأفراد المجتمع مثل:

- ارتفاع المستوى العام للأسعار: شهدت مصر ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال الفترة الأخيرة، حيث ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين للحضر، الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣، معدلاً شهرياً بلغ ١% في أكتوبر ٢٠٢٣ مقابل معدلاً بلغ ٢.٦% في ذات الشهر من العام السابق ومعدلاً شهرياً بلغ ٢% في سبتمبر ٢٠٢٣. كما سجل المعدل السنوي للتضخم العام ٣٥.٨% في أكتوبر ٢٠٢٣ مقابل ٣٨.٠% في سبتمبر ٢٠٢٣. وسجل الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين، المعد من قبل البنك المركزي، معدلاً شهرياً بلغ ١.٨% في أكتوبر ٢٠٢٣ مقابل معدلاً شهرياً بلغ ٣% في ذات الشهر من العام السابق ومعدلاً شهرياً بلغ ١.١% في سبتمبر ٢٠٢٣. كما سجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي ٣٨.١% في أكتوبر ٢٠٢٣ مقابل ٣٩.٧% في سبتمبر ٢٠٢٣.

● **تخفيض قيمة العملة الوطنية:** إن ارتفاع قيمة صرف الدولار و اليورو مقابل الجنيه المصري كان له الأثر البالغ في تضخيم القيمة الاسمية للواردات المصرية وتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية، ونظرا لأن أي تخفيض في سعر صرف الجنيه المصري يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية بسبب ارتفاع تكاليف الواردات بصفة عامة والواردات من السلع الوسيطة بصفة خاصة أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق العام. ومن خلال متابعة تطور سعر صرف الجنيه مقابل الدولار نلاحظ ان سعر الصرف ارتفع إلى ١٨.٦ جنيه لكل دولار في ٣١ مايو ٢٠٢٢ بعد أن كان ١.٥٥ جنيه لكل دولار عام ١٩٩٠ و في عام ٢٠٠٣ قامت الحكومة بتخفيض قيمة الجنيه مقابل الدولار وبشكل جذري نتيجة الاحداث التي تعرض لها الاقتصاد المصري عام ٢٠٠٣ الامر الذي أدى الى ارتفاع سعر الصرف الى ٥.٥٨ جنيه لكل دولار عام ٢٠٠٣ ليسجل سعر الصرف استمراره بالارتفاع حتى وصل الى ٧.٦٩ عام ٢٠١٥ ونفس الأمر تكرر مرة أخرى في نوفمبر ٢٠١٦ الامر الذي أدى الى ارتفاع سعر الصرف من ٨.٨٨ جنيه لكل دولار في ٢٠١٦/١١/٠٢ الى ١٤.٢٧ جنيه لكل دولار في ٢٠١٦/١١/٠٣ واستمر بالارتفاع حتى وصل ١٩.٥ جنيه لكل دولار في ٢٠١٦/١٢/٢١ ثم أخذ يتحرك صعودا وهبوطا بنسب طفيفة ليصل إلى ١٥.٧٥ جنيه لكل دولار في ٢٠٢٢/٠٣/٢٠ قبل اتخاذ القرار الأخير بتحريك سعر الصرف ليصل إلى ١٨.٢٦ جنيه لكل دولار في ٢٠٢٢/٠٣/٢١ وأخيرا ليصل إلى ٣٠.٨٩ جنيه لكل دولار في ٢٠٢٣/١١/٢٠^{١٤}

● **الزيادة السكانية:** تعتبر الزيادة السكانية من العوامل المهمة في زيادة حجم النفقات العامة وذلك لأن التوسع في حجم النفقات يتوقف على معدل النمو السنوي للسكان وتوزيعهم الجغرافي، في حالة بقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة ثابتة على حالها وفي مصر تجاوز عدد السكان ١٠٥ مليون نسمة منتصف ٢٠٢٣ وفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري^{١٥}.

ب- ثانيا: الزيادة الحقيقية والأسباب الحقيقية والمقصود بها تلك الزيادة الفعلية في النفقات العامة في الدولة إذا بقي سكانها والمستوى العام للأسعار دون تغيير، أما أسباب هذه الزيادة فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

^{١٤} البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg

^{١٥} الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg

• الأسباب الاجتماعية والسياسية: فقد شرعت الحكومة في سن الكثير من القوانين والمنح التي استهدفت رفع الكفاءة وتوفير خدمات الصحة والتعليم لأكبر عدد ممكن من المواطنين مع الاهتمام بالطبقات ذات الدخل المحدود، كما شهدت مصر مراحل من الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

• الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: وتتمثل في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي ، وكذا زيادة وتطور دور الدولة ، باعتبار أن النمو الاقتصادي في أي مجتمع يصاحبه ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات العامة ما هي إلا مجموعة من ضمن تلك السلع والخدمات التي يزداد طلب الأفراد عليها حين يرتفع مستوى دخلهم. وقد قامت الدولة برفع الأجور أكثر من مره لتحسين دخول العاملين بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشات بإقرار العلاوات الدورية وزيادة الحافز الإضافي وزيادة مخصصات بعض الشرائح الوظيفية وتعيين آلاف المعلمين الجدد وزيادة حد الاعفاء الضريبي .

وفيما يتعلق بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فكلما حرصت الدولة المصرية على التدخل بصورة موسعة في الحياة الاقتصادية كلما ازداد حجم النفقات العامة، حيث ارتفعت جملة الاستثمارات الحكومية الي ٥٨٦ مليار جنيه منها ٢٨٠ مليار تمويل من الخزنة ضمن الباب السادس ونحو ٣٠٦ مليار تمويل ذاتي.

كما تم تخصيص نحو ١٢ مليار جنيه لتمويل مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية "الصناعية والزراعية والسياحية" بقروض قيمتها ١٦ مليار جنيه بسعر فائدة يبلغ ١١ ٪ على أن تتحمل وزارة المالية الفرق في سعر الفائدة في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٨ / ١ / ٢٠٢٣ ، وتخصيص نحو ٦ مليار جنيه قيمة فاتورة خفض أسعار بيع الطاقة الكهربائية الموردة للأنشطة الصناعية بواقع عشرة قروش لكل كيلو وات ساعة والتي تتحمله الموازنة العامة للدولة في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم (٧٨١) لسنة ٢٠٢٠، وتخصيص مبلغ ١,٥ مليار جنيه قيمة الضريبة علي العقارات المبنية المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية وذلك بدء من ١/١/٢٠٢٢ ولمدة ثلاث سنوات والذي تتحمله وزارة المالية عن المصنعين في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بالقرار رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢. وزيادة مخصصات دعم تنشيط الصادرات ليصل الى نحو ٢٨,٥ مليار جنيه. وفيما يتعلق بدعم برامج الحماية الاجتماعية تم زيادة أعداد المستفيدين من

برنامج معاش تكافل وكرامة وتحقيق المستحقات الدستورية للصحة والتعليم والبحث العلمي بشكل كبير من خلال تخصيص مبالغ تسمح بزيادة الاستثمار في تلك القطاعات بشكل مستدام. وزيادة مخصصات دعم رغيف الخبز وبما يعكس تحمل الدولة لكافة الزيادات التي طرأت على أسعار القمح المحلي والمستورد وباقي التكاليف الأخرى بما يضمن استمرار تقديم رغيف الخبز بسعر خمسة قروش بالرغم من ارتفاع تكلفته لما يقرب من جنيه. كذلك زيادة مخصصات دعم الإسكان الاجتماعي بنحو ١٠٤% سواء للدعم النقدي أو دعم المرافق. واستهداف استكمال تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل لمحاافظات الأقصر والإسماعيلية وجنوب سيناء وأسوان والسويس وبورسعيد ودمياط وشمال سيناء بالإضافة إلى إثابة الأطقم الطبية ومعاونتهم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصة العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة).

٧- القرارات الحكومية والآليات المقترحة لترشيد الإنفاق

يكون ترشيد الإنفاق العام بالعمل على زيادة فاعليته وليس بتخفيضه دائماً، والذي قد تكون له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني. فالفرق كبير بين مفهومي ترشيد الإنفاق وتخفيض الإنفاق، فالترشيد يقوم بالأساس على اتخاذ القرار الصائب في الإنفاق، ما قد يعني تخفيض النفقات في مجالات معينة، وزيادته في مجالات أخرى، والغاية في النهاية ضبط النفقات بما يحقق الهدف العام من صرفها ، ولترشيد النفقات العامة يتعين:

- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة؛
- إعداد دراسات الجدوى للمشاريع؛
- الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية ضماناً لتوجيه الانفاق بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة؛
- تجنب جميع أوجه الإسراف والتبذير سواء كان خاصاً أو عاماً؛
- تناسب الإنفاق العام مع المقدرة المالية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية للدولة
- تشديد الرقابة بكل أشكالها، سياسية وبرلمانية وقضائية وتقنية لأجل الوصول إلى ترشيد النفقات العامة للدولة؛ وضمان احترام أموال الدولة من الضياع والاختلاس، ومن كل أشكال التلاعب
- اصلاح نظام الإعانات والحفاظ على شبكة الأمان الاجتماعي في ظل تزايد معدلات البطالة، وضمان توزيع أمثل للموارد الموجهة للفئات السكانية الأضعف. ويمكن جعل دعم الأسعار أكثر

فعالية من خلال تعزيز ضبط أسواق السلع الأساسية وإيقاف دعم المنتجات المستوردة. ومن شأن توجيه الإعانات، المقرونة بخفض تدريجي في معدل الإعانات العامة، أن يسمح بخفض العبء المالي الذي يتقل كاهل الدولة دون إلحاق الضرر بالفئات السكانية الأضعف.

ويتطرق هذا الجزء إلى أهم القرارات الحكومية والإجراءات المتعلقة بالتدابير العملية المتخذة لترشيد الإنفاق العام في مصر في ضوء ما الاتجاه الأخير للدولة المصرية بإيقاف تنفيذ أية مشروعات لم يتم البدء فيها حتى الآن وتم رصد مكون دولاري لها، وهو قرار استراتيجي قوي للغاية يعكس رغبة الحكومة المصرية في العمل بشكل مخطط ومنهجية اقتصادية تتسم بالرشادة الاقتصادية وتحديداً في إدارة ملفات السياسة المالية والتي تعد من أهم وأخطر الملفات العامة التي تديرها الحكومات في كافة الدول. وتشمل القرارات الحكومية ما يلي:

- تسري أحكام هذا القرار بإيقاف تنفيذ أية مشروعات لم يتم البدء فيها حتى الآن وتم رصد مكون دولاري لها على كافة موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة، اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار حتى نهاية السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

- عدم تأثير قواعد الترشيح المنصوص عليها في هذا القرار على أداء الجهات المخاطبة بأحكامه للخدمات التي تؤديها وللدور المنوط بها.

- عدم الجواز بالترخيص بالصرف على الأغراض المحظور الصرف عليها، وذلك على سبيل الاستثناء إلا في الأحوال التي يقرها رئيس مجلس الوزراء.

- يلزم الحصول على موافقة وزارة المالية بالترخيص بالصرف بالمكون الأجنبي على أي من أوجه الصرف بعد التنسيق مع البنك المركزي والجهات المعنية وذات الاختصاص في هذا الشأن.

- تأجيل تنفيذ أية مشروعات جديدة لم يتم البدء في تنفيذها ولها مكون دولاري واضح، وتأجيل الصرف على أية احتياجات لا تحمل طابع الضرورة القصوى.

- ترشيح جميع أعمال السفر خارج البلاد إلا للضرورة القصوى، وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، أو في حالة تحمّل الجهة الداعية لجميع تكاليف السفر، وبعد موافقة السلطة المختصة.

- يعرض وزير المالية تقريراً دورياً كل شهرين على رئاسة مجلس الوزراء بمدى التزام الجهات المخاطبة بتنفيذ أحكام هذا القرار وبناتج تنفيذه.

وتهدف هذه الآليات والإجراءات المقترحة إلى محاولة ترشيح الانفاق العام والتي نتناولها

في ما يلي بعض منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تعزيز الشفافية في تسيير النفقات العامة للحد من الفساد المالي وحرية الوصول الى المعلومات الخاصة بالموازنة حيث تسجل مصر نتائج سيئة عندما يتعلق الامر بالشفافية في الموازنة العامة رغم أن الدستور المصري ينص على أن يراقب البرلمان موازنة الحكومة.

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لاعتماد نهج شامل للشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة في الأولويات التنموية، كالتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، الأمر الذي قد يسهم في حشد وإشراك القطاع الخاص من حيث توفير مجال أكبر للمشاركة وتعزيز توافر الأموال

- تخفيف الاعتماد على الاقتراض الخارجي والتدفقات الخارجية المتقلبة مثل استثمارات المحفظة لمعالجة ديناميكية العجز المزدوج، إذ إنها تشكل ضعفاً خارجياً وتتعرض للصدمات.

- إكمال إطار التمويل الوطني المتكامل من خلال تفعيل الركيزتين الأساسيتين (الرصد والمراجعة، والحوكمة والتنسيق) فلا بد من توجيههما نحو إعادة تقييم الأهداف الإنمائية الوطنية، و زيادة الاتساق عبر سياسات التمويل العامة والخاصة، و تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة في كل مجال من مجالات التمويل

- الاستمرار في المسار المعتمد مؤخراً لتصحيح أوضاع المالية العامة من خلال تعزيز القدرة على زيادة الإيرادات الضريبية دون زيادة العبء الضريبي، و إعادة توجيه الإنفاق العام لمطابقة الأهداف التنموية مع تجنب مزاحمة القطاع الخاص، و تقييم تدابير السياسة العامة التي تساعد على زيادة المدخرات الخاصة على المدى الطويل

- توفير البيانات حول مصادر التمويل الأخرى والاستفادة منها، كذلك المتعلقة بتمويل الأنشطة الخاصة بالمناخ، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والعمل الخيري، وذلك بغية المساعدة في سد فجوة التمويل لما يشكل تحديات معينة في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل تأثير تغير المناخ وندرة المياه. وكانت الخطوة الأولى الجديرة بالملاحظة في هذا الاتجاه إصدار مصر لأول سندات خضراء سيادية في سبتمبر ٢٠٢٠.

و تجدر الإشارة إلى أن ترشيد الإنفاق العام ليس حلاً سريعاً فهو يحتاج إلى وقت حتى يصبح نافذ المفعول ويحتاج كذلك لمزيد من تشديد الشروط النقدية

٨- قياس أثر الانضباط المالي وترشيد الانفاق العام على الدين العام في مصر

انتضح مما سبق أن الانضباط المالي وترشيد الانفاق العام يعمل على تقليل اتساع دائرة الدين العام في مصر، وللتأكد من ذلك يتعين اختبار العلاقة بين الانضباط المالي والدين العام في مصر.

ولذلك يقدم هذا البحث تقديراً للعلاقة بين الدين العام وبين بعض محدداته والانضباط المالي باستخدام نموذج خطي. ولإبراز ذلك سيتم تناول توصيف النموذج، ونتائج التقدير بالمناقشة والتحليل.

٨-١ منهجية الدراسة وتوصيف النموذج

سوف يتم استخدام نموذج خطي لقياس العلاقة بين الدين العام كمتغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه ومن بينها مؤشر الانضباط المالي للدلالة على ترشيد الانفاق العام، ويقصد بالانضباط المالي قدرة الحكومة في المحافظة على صحة وسلامة عملياتها المالية على المدى البعيد، وبعد الانضباط المالي مقياساً لقدرة السياسة المالية في كبح الإفراط في الانفاق العام، ومن ثم تكون إحدى أهدافه هي ضبط الموازنة من خلال اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته، دون اللجوء للاقتراض والاصدار النقدي والتخفيض من حجم الاحتياطيات الأجنبية، بمعنى أن تحقق الانضباط المالي ووجوده في دولة من الدول يشير إلى تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام ونجاحها وتوفيرها لمصادر تمويل العجز من غير الاعتماد على الطرق المؤدية لاقتصاد البلد، ومن ثم يمكن

حجم الدين العام كمتغير تابع للانفاق العام كمتغير مستقل. أخذ النموذج - هذا الشكل:

$$Dep_t = \alpha + \beta_1 Gdp_t + \beta_2 Inf_t + \beta_3 Pop_t + \beta_4 Ds_t + \beta_5 Fd_t + u_t \quad (1)$$

حيث إن t = السنوات من ١٩٩١ حتى ٢٠٢٢ في مصر

ومن المعادلة رقم (١) يتضح أن المتغير التابع Dep هو الدين العام ويشير مؤشر الدين العام إلى إجمالي دين الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويتم قياس الدين العام في تاريخ محدد غالباً آخر أيام العام المالي لأنه رصيد وليس تدفقاً (البنك الدولي ٢٠٢٢) وبالنسبة للمتغيرات المستقلة في النموذج المستخدم فيمكن تعريفها كما يلي:

- النمو الاقتصادي Gdp ويتم التعبير عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأسعار الثابتة بالدولار
- Pop النمو السكاني وتم التعبير عنه بإجمالي تعداد السكان وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر
- Inf التضخم ويتم التعبير عنه بمعدل الارتفاع العام في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
- Ds خدمة الدين ويتم التعبير عنه بإجمالي خدمة الدين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي

- F_d الانضباط المالي ويتم التعبير عنه بحجم عجز الموازنة العامة في مصر وفقا لبيانات البنك المركزي
- U حد الخطأ العشوائي
- وتعبر α عن ثابت المعادلة أما كل من $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$ فهي تعبر عن المتغيرات المستقلة ويتحدد تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة السابقة على المتغير التابع وهو الدين العام في مصر وفقا لقوانين النظرية الاقتصادية كما يلي:
- ✓ يؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض حجم الدين العام في مصر، نتيجة انخفاض أعباء الأفراد على الدولة لإشباع احتياجاتهم وبالتالي تصبح العلاقة بينهما عكسية
- ✓ هناك علاقة طردية بين النمو السكاني وارتفاع حجم الدين العام في مصر فكلما ازداد عدد السكان ازداد حجم الدين العام في حتى تتمكن من إشباع احتياجات الغالبية العظمى من الأفراد
- ✓ هناك علاقة طردية بين معدل التضخم والدين العام في مصر حيث يرتفع معدل التضخم مع زيادة احتياج الدولة للدين حتى يمكنها إشباع احتياجات مواطنيها
- ✓ هناك علاقة طردية بين خدمة الدين وحجم الدين العام فكلما ارتفعت نسبة خدمة الدين ازداد لجوء الدولة إلى الدين العام لسدادها مما يزيد من حجم الدين العام
- ✓ هناك علاقة طردية بين عجز الموازنة والدين العام حتى يتم سداد أوجه عجز الموازنة ومن ثم فإن هناك علاقة عكسية بين الانضباط المالي والمعبر عن ترشيد الانفاق العام والدين العام في مصر وبالنظر لبيانات السلسلة الزمنية لعينة مكونة من ٣٠ مشاهدة للسنوات من ١٩٩١ حتى ٢٠٢٢ في مصر مع استبعاد بعض السنوات التي لا تتوافر فيها البيانات محل الدراسة لكل متغيرات النموذج، وقد اعتمد الباحث على مصادر مختلفة لجمع الإحصائيات والمؤشرات حيث تم استخدام بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبيانات البنك المركزي المصري في الحصول على الدين العام ومعدل التضخم المصري و النمو السكاني ومؤشر الانضباط المالي (عجز الموازنة العامة) ومؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي خدمة الدين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي

٢-٨ تقدير النموذج

باستخدام نموذج الانحدار الخطي وطريقة المربعات الصغرى العامة OLS بواسطة البرنامج الإحصائي E views يمكننا استخلاص نتائج تقدير النموذج بالجدول الآتي:

Prob.	f-Statistic	Coefficient	Variable
0.0000	-17.93520	-2.38E+10	C
0.0009	-3.854389	-3.50E+08	Gdp
0.0000	18.72747	367.5932	Pop
0.0118	2.746878	77264871	Inf
0.0000	8.165076	4.56E+08	Fd
0.0000	9.858964	1.36E+09	Ds
R-squared			0.966356
Adjusted R-squared			0.958709
(F-statistic)			126.3794
Prob. F-statistic			0.000000
Durbin-Watson stat			2.25

وللتأكد من احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ من عدمه استخدمنا اختبار Harvey والذي بين أن قيمة الاحتمال Prob. لإحصائية أكبر من ٠.٠٥ يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل وهو ما يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي، أما إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من ٠.٠٥ يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود المشكلة وضرورة حلها. وبالنظر إلى النتائج السابقة يتضح أن جميع العلاقات والتأثير للمتغيرات المستقلة على الدين العام المتغير التابع جاءت بما يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية ، وفيما يتعلق بالانضباط المالي وعلاقته بالدين العام في مصر يتضح من النتائج أنه يرتبط عكسيا حيث إنه إذا زاد عجز الموازنة العامة في مصر (أي انخفاض الانضباط المالي) بمقدار الوحدة يرتفع حجم الدين العام بنحو 4.56 E +08 ، وهو ما يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة عجز الموازنة يخفض الانضباط المالي كما أن هذا المتغير المستقل له تأثير معنوي إحصائيا على الدين العام في مصر عند مستوى معنوية ٥% . وبالنسبة لقيمة R2 فهي تساوي ٠.٩٦٦٣٥٦ أي أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر نحو ٩٦.٦% من التغيرات الحادثة في المتغير التابع وهو الدين العام ، كما أن قيمة R Adjusted تكاد تساوي قيمة R2 وهي ٠.٩٥٨٧ أي أن ٩٥.٨٧% ، ونلاحظ أن قيمة F-statistic مرتفعة، باحتمال يساوي

٠,٠٠٠٠٠ وهو ما يدل على أن النموذج المستخدم معنوي أي أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة مجتمعة على الدين العام في مصر خلال فترة الدراسة.

أما قيمة Watson-Durbin تساوي ٢.٢٥ وهو ما يعني أن القياس قد يخلو تقريبا من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ (u) عبر الزمن عند مستوى معنوية ٥% حيث إن قيمة DW تقع في منطقة القبول أي أن قيمة حد الخطأ العشوائي لا ترتبط ببعضها البعض عبر الزمن

٨-٣ تحليل نتائج النموذج

يتضح من العرض السابق أن هناك علاقة عكسية بين الانضباط المالي الذي يعبر عن ترشيد الانفاق العام وزيادة حجم الدين العام في مصر، حيث تم اثبات قياس هذه العلاقة بأنه يؤثر تأثيراً سلبياً على زيادة حجم الدين العام في مصر وأن هذا التأثير يكون معنوياً إحصائياً. وبذلك يتوصل الباحث إلى أن توفير الانضباط المالي وترشيد الانفاق العام واتساع دائرته في مصر يعمل على تخفيض حجم الدين العام فيها، لأنه يساعد على كبح الإفراط في الانفاق العام وضبط الموازنة دون اللجوء للاقتراض والاصدار النقدي والتخفيض من حجم الاحتياطات الأجنبية، بمعنى أن تحقق الانضباط المالي ووجوده في مصر يشير إلى تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام ونجاحها وتوفيرها لمصادر تمويل العجز من غير الاعتماد على الطرق المؤذية للاقتصاد المصري مما يزيد من فرص النمو ويقلل عبء الدين وخدمته على الأجيال القادمة بما يحقق التنمية في مصر. مما يحقق فرضية البحث وهي " ترشيد الإنفاق العام سيؤثر إيجابياً في كبح مستويات الديون العامة المرتفعة ومن ثم تحقيق الانضباط المالي ".

٩- النتائج والتوصيات:

٩-١ النتائج:

قد تناول البحث البحثية أهمية ترشيد الانفاق العام ودوره في تحسين أثر الإيرادات العامة الشحيحة في مواجهة ارتفاع مستويات الديون في مصر عبر تحليل تطور الانفاق العام ومستويات الدين العام وكذا آليات ترشيد الانفاق العام خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، وتدني الإيرادات العامة الشحيحة والفجوة التمويلية . ونظراً للأهمية المتزايدة لتحسين أثر الموارد العامة الشحيحة في مواجهة ارتفاع مستويات الديون، هناك ما يبرر اتباع نهج مدروس ومنسق بشكل أكبر إزاء بناء القدرات في إطار إدارة المالية العامة والدين العام حتى تتمكن مصر من التحكم في أعباء

- الديون كي لا تعوق قدرتها على الحد من الفقر أو أداء الوظائف الحكومية الأساسية. وقد توصل هذا البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ما يلي :
- لا يقصد بسياسة ترشيد الإنفاق احداث خفض مفاجئ في الإنفاق او ضغطة وإنما يقصد بها الحصول على اعلى انتاجية ممكنة باقل قدر ممكن من الإنفاق العام لغرض زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، ولا يتحقق ذلك الا اذا استطاعت السلطات المالية التقليل بقدر الامكان من تبديد الموارد العامة والإسراف في استخدامها في صور نفقات عامة.
 - تعتبر سياسة ترشيد الانفاق احد أهم السبل للخروج من إشكالية العجز المالي للموازنة وتفاقم حجم الدين العام باعتبارها تمثل التزام "الفاعلية" في تخصيص الموارد "والكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، وتجنب الاسراف والتبذير والاخذ بعين الاعتبار تحقيق اهداف كل عملية انفاق.
 - تعتبر سياسة ترشيد الإنفاق العام من اهم الآليات التي يمكن من خلالها التقليل من مظاهر الفساد المالي والاداري في مصر من خلال سد الثغرات المسببة لها والعمل على تشديد آليات الرقابة بأنواعها على كيفية صرف وتسيير الإنفاق العام.
 - عدم كفاءة وفاعلية طرق اعداد تقديرات الموازنة الحكومية حيث تعاني من اوجه قصور تجعلها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات سياسة ترشيد الإنفاق العام، ومن ثم عدم القدرة على التصدي لعجز الموازنة والدين العام، بل تجعله سببا في تزايدهما.
 - الدين العام المحلي لا يمثل في حد ذاته مشكلة؛ وإنما الإسراف في استخدامه هو الذي يؤدي إلى تزايد حجم الأعباء المترتبة عليه بما يفوق قدرة الدولة على تحمله.
 - ان تطور معدل النمو في مصر لا يتماشى مع تطور الانفاق العام الموجه لرفع هذه المعدل خاصة مع تزايد الانفاق بمعدلات مرتفعة جدا.
 - تعتبر مشكلة التنمية الاقتصادية ليست تمويلية بقدر ما هي مشكلة تطور الانفاق والفاعلية بحيث يتم تفعيل دوره في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، فالأساس هو التخطيطي وكيفية واولوية التمويل .
 - أصبحت إدارة المالية العامة والدين العام الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى بسبب تزايد عدد البلدان منخفضة الدخل التي تجد نفسها مجددا مهددة بارتفاع خطر تعرضها لأزمة ديون أو في حالة أزمة ديون بالفعل.

٩-٢ التوصيات:

- ومن خلال الاستنتاجات التي توصل اليها البحث قدم الباحث عدد من التوصيات اهمها:
- التطبيق الجاد والفعلي لمفهوم سياسة ترشيد الإنفاق العام من خلال الاستغلال الامثل والعقلاني للموارد المالية لان الترشيح الحقيقي للإنفاق يكون في كل الاوقات وليس عند وقوع الازمات فقط.
 - على السلطات المعنية إعادة النظر في برامج الدعم الحكومي والنفقات التحويلية والإعانات من أجل ضمان وصولها الى من يستحقها فعلا، وتطويرها وتقليلها بالشكل الذي يضيف فعالية أكثر وبما يسهم في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة
 - ضرورة تطبيق الاسلوب العلمي الحديث في اعداد الموازنة الحكومية، اي التخلي عن الاسلوب القائم والذي يتعارض بشدة مع سياسة ترشيد الإنفاق العام، والانتقال الى اساليب حديثة كموازنة البرامج والاداء او موازنة التخطيط والبرمجة الكفيلة بتحقيق الرشادة في الإنفاق العام التي تعمل على الربط بين الاهداف الموضوعية والاموال المنفقة.
 - تفعيل دور المؤسسات الرقابية من خلال ادواتها الرقابية على الإنفاق العام، ومعايير تقييم اداء برامج الإنفاق وذلك من خلال العمل على تطبيق المفاهيم المعاصرة لسياسة ترشيد الإنفاق العام. وضرورة تشديد الآليات الرقابية والالتزام بالمعايير الدولية في اعداد الموازنة العامة والإفصاح عنها بالشكل الذي يكسبها شفافية أكثر، مما يساعد على تقدير الانحرافات السلبية في وقتها وسرعة معالجتها.
 - من الضروري الاسراع في اعتماد المسائلة ومعايير الحوكمة الرشيدة والتأكد من تطبيقها، وتفعيل دور لجان مكافحة الفساد في القيام بدورها في مكافحة الفساد.
 - على الحكومة ان تلتفت للتفاة جادة نحو التطبيق الفعال للقوانين الرادعة والعقوبات في مجال سوء استخدام المال العام، والاختلاس والغش والرشوة في مجال استغلال الإنفاق العام من اجل تقليل مظاهر الفساد المالي والاداري الذي يعد احد اكبر معوقات سياسة ترشيد الإنفاق العام.
 - من الأهمية بمكان الحفاظ على أنظمة قوية ومتجاوبة وقادرة على الصمود لإدارة المالية العامة والدين العام وذلك لاستخدام الموارد الشحيحة بكفاءة وضمان الانتفاع الكامل بقيمة الإيرادات ومنع الاستخدام الغير الكفء للأموال،
 - ضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة الأهداف تراعي الأولويات في تمويل القطاعات الاقتصادية ومردودها وفق آلية تمويلية معتمدة وآليات رقابية فعالة تعزز من الدور التنموي للإنفاق الحكومي وتحقق أهدافه.

المراجع

أولاً المراجع العربية:

- ١- أحمد عبد الحليم (٢٠٠٣)، "استقلالية البنك المركزي وأثرها على كفاءة إدارة السياسة النقدية: دراسة تحليلية مقارنة مع إشارة خاصة لمصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
- ٢- أحمد عيد إبراهيم (٢٠٢٠)، "محاضرات في السياسات المالية"، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.
- ٣- رفعت المحجوب (١٩٨٥)، "المالية العامة"، مكتبة النهضة الحديثة، القاهرة.
- ٤- رمضان السيد أحمد، وفاء بسيوني السيد، ٢٠٢٠ "دور دور الانفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري" مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد التاسع، يناير. جامعة طنطا: كلية التجارة
- ٥- سمير فخري (٢٠٠٧)، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات (مصر حالة دراسية للمدة ١٩٧٥-٢٠٠٦)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- ٦- عمرو محمد محمود سليمان (٢٠١٠)، "إدارة الدين العام : الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد ٤، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال
- ٧- مدحت محمد أبو النصر، "الحكومة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠١٥
- ٨- مصطفى هاشم (٢٠٠١)، " قياس آثار السياسة المالية والنقدية على أهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٤-٩٦ / ١٩٩٧ واتجاهاتها المستقبلية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.
- ٩- محمد عوض رضوان (٢٠٠٩)، فلسفة موازنة البرامج والاداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة.

- ١٠- محمود أبو العيون (١٩٨٩)، "التشابك المالي والنقدي وفعالية السياسة النقدية في مصر"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العددان ٤١٥-٤١٦ يناير-إبريل. القاهرة.
- ١١- هبه محمود الباز (٢٠١٧)، "قياس كفاءة الانفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها"، معهد التخطيط القومي، سلسلة كراسات السياسات، رقم ٢
- ١٢- البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣
- ١٣- البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg
- ١٤- تقرير الديون الدولية ٢٠٢٣ (albankaldawli.org)
- ١٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg
- ١٦- وزارة المالية - جمهورية مصر العربية www.mof.gov.eg
- ثانياً) المراجع الأجنبية:**

1. Bruno Ventelou , Xavier Bry, (2006) "The role of public spending in economic growth: Envelopment methods" , Journal of Policy Modeling, Volume 28, Issue 4, May, Pages 403-413
2. Edward Hill And Others , "Economic Shocks And Regional Economic Resilience", Conference On Urban And Regional Policy And Its Effects ,Washington, 2010
3. Handy, Howard. (2001). "Monetary Policy and Financial Sector Reform in Egypt: The Record and the Challenges Ahead. Working paper series. No. 51, January. Egypt: The Egyptian Center for Economic Studies.
4. Hodula, M. and Melecky, A. (2020), "Debt management when monetary and fiscal policies clash: some empirical evidence", Journal of Applied Economics, Vol. 23 No. 1, pp. 253-280.
5. International Monetary Fund. (2014) "Revised Guidelines for Public Debt Management". Washington, D.C. March
6. Kwon, G., McFarlane, L., and Robinson, W. (2009), "Public Debt, Money Supply, and Inflation: A Cross-country Study", IMF Staff Papers (56)3.
7. Mostafa H. Elsayed, 2019, Could Egyptian government use inflation to erode public debt? ٣٥-١٠٠
المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية
8. Simon Gray, (1996) "The Management of Government Debt", Centre for Central Banking Studies, Handbooks in Central Banking, No.5, Bank of England,
9. World Economic Outlook, (2003) "Public Debt in Emerging Markets: Is It Too High", Chapter 3, September
10. International Monetary Fund (2021). Arab Republic of Egypt: 2021 Article IV Consultation, second review under the stand-by arrangement; Washington, D.C
11. www.unctad.org
12. www.IMF.org

